



# هل فشلت عملية إحلال الديمقراطية في العراق؟

حمزة حداد

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة، فضلاً عن قضايا أخرى، تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحوٍ خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحوٍ عام. ويسعى إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

رسالة قدمت إلى قسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة King's College

آذار ٢٠١٦

بإشراف : فرانك هارفي

رئيس الحلقة الدراسية : ديفيد بلاك

**حزيران 2016**

**حقوق النشر محفوظة © 2016**

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

## هل فشلت عملية إحلال الديمقراطية في العراق؟

حمزة حداد \*

### الملخص

أجمع علماء السياسة على أن إحلال الديمقراطية عملية طويلة الأمد ولها جدول زمني يصعب التنبؤ به لكل حالة، ولكن فيما يخص عملية إحلال الديمقراطية في العراق؛ فهناك اعتقاد شائع بأنها قد فشلت في العقد الماضي، وأن هناك أملاً يسيراً بأن هذه الحال قد تتحسن في المستقبل، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان أنّ- وباستخدام المؤشرات القياسية المعترف بها دولياً لقياس السمات الديمقراطية في العراق، فضلاً عن الرجوع إلى نظريات أخرى تتعلق بالديمقراطية وعملية إحلال الديمقراطية بما فيها نظرية السلام الديمقراطي ونظرية توازن القوى-، الأدلة تشير إلى أن عملية إحلال الديمقراطية في العراق لم تفشل على الرغم من أنها لا تزال في مرحلة بدائية.

تألفت هذه الدراسة من خمسة فصول، يتناول الفصل الأول نبذة تاريخية عن العراق ويسلط الضوء على عناصر معينة من تاريخ تطور العراق إلى دولة، وهذه العناصر ضرورية لبيان تقويم متوازن لعملية إحلال الديمقراطية في العراق- رحلته الطويلة ومروره بأشكال مختلفة من الحكومات بدءاً الحكومة المستبدة وانتهاءً بالحكومة الحالية، ويتناول الفصل الثاني تحليلاً للفرضيات المطروحة من مصادر مختلفة كدليل على فشل عملية إحلال الديمقراطية في العراق، وسيتم تقديم مقترحات معاكسة لكل واحد منها، بينما يحوي الفصل الثالث وصفاً تفصيلياً للديمقراطية الزائفة لحكومة صدام حسين، ويشير إلى أن عملية بناء الديمقراطية الحقيقية قد تكونت بعد الإطاحة به في عام ٢٠٠٣. ستكون على وفق مؤشر لسلسلة ذات صلة بالدراسة الأصلية، إذ سيتناول الفصل ما قبل الأخير تقييماً لعملية إحلال الديمقراطية في العراق تلکم الموضوعات بيانات الحكم ونظرية السلام الديمقراطي ونظرية توازن القوى وذلك قبل الفصل الختامي.

\* باحث في جامعة King's College، وهي جامعة كندية حكومية تقع في هاليفاكس في مقاطعة نونافا سكوشيا بكندا، تأسست عام ١٨١٨، وتضم إحدى عشرة كلية منها كلية القانون والهندسة والطب، وهي أيضاً عضو في مجموعة U15 التي تضم أفضل خمس عشرة جامعة بحثية في كندا.

## الفصل (١) - المقدمة:

يهدف الفصل الأول إلى تقديم فهم دقيق للتطور التاريخي الذي أوصل العراق إلى وضعه الحالي. ويبحث الأسباب التي تجعله يتعرض للانتقاد الذي يحدث الآن؟ يتضمن القسم الأول خلفية تاريخية مهمة للعراق؛ وذلك لبيان الموقف الذي اتخذته هذه الدولة قبيل البدء بعملية بناء الديمقراطية، بينما يوفر القسم الثاني لمحة موجزة عن تغيير الآراء حول عرض مسببات غزو العراق في عام ٢٠٠٣، الذي دفع العديد من النقاد لوصف العنف والفساد كمؤشرات للتقدم، ويقدم القسم الثالث شرحاً عن كيفية تأثير المشاعر التي أيدت الحرب أو عارضتها قبل هذا الغزو مع وضع أفكار مسبقة بشكل تلقائي حول تقويم الديمقراطية في العراق سواءً كان تقييماً إيجابياً أم سلبياً، ويقودنا ذلك إلى القسم الأخير من هذا الفصل الذي يتحدث عن أهمية هذه الدراسة في توفير تقويم متوازن عن عملية إحلال الديمقراطية في العراق بعيداً عن التحيز للموافقة على الغزو أو معارضتها.

### ١٠١ التاريخ:

تعد جمهورية العراق دولة حديثة النشأة وتقع في قلب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وغالباً ما يطلق عليها أرض الرافدين وهي مهد الحضارة، حيث كانت منطقة حكم السومريين والبابليين والأكديين والأمبراطوريات الآشورية، وخلال العصور الوسطى للأمبراطوريات الإسلامية كان ينظر العالم نحو بلاد ما بين النهرين بإعجاب، إذ حكمت الإمبراطورية العباسية مساحات كبيرة من عاصمتهم بغداد التي تأسست عام ٧٦٢ للميلاد، إلا أن سقوط بغداد بأيدي المغول عام ١٢٥٨ وضع حداً لنظرة إعجاب المؤرخين فيها<sup>١</sup>، وما لبثت بغداد تتحرر من حكم المغول حتى سقطت في أيدي الأمبراطورية العثمانية التي نشرت سيطرتها من اسطنبول.

حكمت الإمبراطورية العثمانية الضخمة هذه الأراضي من خلال الإدارات المحلية، إذ قاموا بتقسيم الإمبراطورية العباسية على ثلاث ولايات وهي: بغداد والبصرة والموصل، وكانت هذه الولايات منفصلة، وتدار من قبل الباشا الذي يمثل الخلافة العثمانية في بغداد، وبعد أربعة قرون من الحكم؛ انتهى حكم الإمبراطورية العثمانية؛ نتيجة للتدخل البريطاني والفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى<sup>٢</sup>، وقامت الأحداث بعد ذلك بتحديد خارطة المنطقة في القرن الذي يليه وحتى يومنا هذا؛ وذلك بإنشاء دول ذات سيادات مختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يضم العراق اليوم الولايات العثمانية الثلاث: بغداد والبصرة والموصل<sup>٣</sup>، وعلى الرغم من حدوث نقاش قوي حول ما إذا كانت ولاية الموصل ستتبع بغداد وتصبح جزءاً من الدولة الحديثة في العراق، أو أن تصبح جزءاً من تركيا. وقد تقرر إنشاء الموصل تحت سلطة بغداد، وأصبحت النتيجة الجغرافية النهائية للعراق الحديث مشابهة جداً لما رسمه الموظفون الإداريون للأمبراطورية العثمانية، ولكن تحت حكم الإمبراطورية البريطانية في تلك المدة، في حين يرى بعضهم أن العراق هو مهد للحضارة أو ذروة الإمبراطورية الإسلامية، لكن يرى العديد أن العراق دولة مصنعة من بين اثنتين وعشرين دولة أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

1. Justin Marozzi, Baghdad: City of Peace, City of Blood, (London: Allen Lane, 2014), 10.

2. Ibid, 149.

3. Ibid, 205

4. Ibid, 296

لم يبق العراق تحت الاستعمار البريطاني لمدة طويلة، فقد أدى الانقلاب الذي حدث في عام ١٩٥٨ إلى تحوّل الحكم من الملكي إلى الجمهوري، وحقق العراقيون السيادة الحقيقية<sup>٥</sup>، ومع ذلك كله كان العراق ذا حكم جمهوري بالاسم فقط، إذ شهدت بغداد العديد من الانقلابات التي قادت إلى حكم استبدادي واحداً تلو الآخر.

حينما نستذكر التاريخ العام للعراق الذي يعود إلى أقدم السجلات المكتوبة، فإنه يشير وبوضوح إلى ندرة الديمقراطية فيه، بدءاً بحكم نبوخذ نصر الثاني لبلاد ما بين النهرين القديمة إنتقالاً إلى الحكم العباسي بقيادة الخليفة المؤسس أبو جعفر بن محمد المنصور، وصولاً إلى العراق الحديث تحت قيادة صدام حسين، فإن العراق كان إما تحت حكم القادة المستبدين وإما تحت حكم إمبراطوريات أحر، ومن المهم أن نتطرق لتلك الحقب؛ فهي نقطة الانطلاق التي باستطاعتنا قياس مدى التقدم في العراق نحو الحصول على الديمقراطية؛ وذلك لأن هذه القيود الراهنة تعود إلى قرون ماضية يحاول العراق التخلص منها من خلال إحلال الديمقراطية، وبالتالي فإن عملية إحلال الديمقراطية في العراق لا ينبغي أن تقاس على الصعيد التعسفي للديمقراطية فقط، التي تم تحديدها من قبل مجموعة من علماء العصر الحديث.

### ١٠٢ العنف والفساد بوصفهما مؤشرات غير كافية للتقدم

حكم صدام حسين وحزبه الذي يرأسه المتمثل بحزب البعث العراق بوحشية لمدة ربع قرن، وهذا أدى إلى دخول البلاد في عدة حروب، وتعرضه لعقوبات دولية، واضطرابات مدنية، حتى جاء العام ١٩٩١ حدثت انتفاضة كبرى عندما قامت أربع عشرة محافظة عراقية من أصل ثماني عشرة محافظة بالانتفاض ضد صدام حسين الذي قام بالقبض على جماعات ضخمة منهم، وسحقهم بوحشية، حينما قام الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش الأب بإصدار قرارا في الوقت المناسب مكن صدام حسين من سحق تلك الانتفاضة وقتل مئات الآلاف من العراقيين الأبرياء، ولم ينته صدام حسين إلا من طريق التدخل الأجنبي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٣ من خلال عملية تحرير العراق<sup>٦</sup>، بحرب أيدها العديد من الحلفاء في «ائتلاف الراغبين»، وقادت إدارة جورج بوش الابن وهذه الحرب التي هدفت إلى نزع السلاح من صدام حسين وقتله، وتفكيك، برنامج أسلحة الدمار الشامل في العراق، إلا ان عدم العثور على مخزونات الأسلحة التي كانت أساس الغزو قوض من مصداقية الولايات المتحدة والتحالف لعدة سنوات<sup>٧</sup>.

إن غياب أسلحة الدمار الشامل، جنباً إلى جنب مع انعدام الاستقرار وتزايد العنف بعد سقوط صدام، قد تسبب بإقناع العديد من مراقبي الوضع العراقي بأن حرب العراق كانت خطأ، ولا سيما أن إعادة إعمار العراق بعد انتهاء الصراع كان فاشلاً، وأصبح الوعد بإحلال الديمقراطية في العراق هو المبرر الرئيس للحرب، على الرغم من أن الديمقراطية لم تكن السبب الرئيس للغزو - بل كان السبب كما ذكرنا وجود أسلحة الدمار الشامل هناك. كان نشر الديمقراطية في العراق على رأس أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، عندما أصبح واضحاً انعدام وجود أسلحة الدمار الشامل، وأصبحت الاتهامات الشائعة بأن الحرب على العراق لم تكن خطأً فقط بل كانت غير أخلاقية أيضاً.

5. Adee Dawisha, Iraq: A Political History, (Princeton: Princeton University Press, 2013), 171.

6. Ibid, 236-242.

7. Ibid, 242.

أدى غياب أسلحة الدمار الشامل في العراق إلى تراجع كبير في الدعم المحلي لجهود إعادة الإعمار، وساهم الوجود الأجنبي لمدة طويلة والتصاعد في القتال والعنف أيضاً إلى تراجع التأييد الشعبي له، الأمر الذي أدى إلى انسحاب القوات الأمريكية في ديسمبر من عام ٢٠١١<sup>٨</sup>؛ وبذلك تحقق الوعد الذي أصدره الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال الحملة الانتخابية عام ٢٠٠٨.

على الرغم من أن تأييد الشعب الأمريكي قد ازداد بعد عقد العراقيين لأول انتخابات حرة، وبدأوا بكتابة دستورهم الذي تمت المصادقة عليه من خلال استفتاء شعبي، وبدأوا بإعادة بناء مؤسساتهم تحت عنوان الديمقراطية، فقد تم تجاهل العراق إلى حد كبير من قبل واشنطن بعد انسحاب القوات الأمريكية، وأدى التراجع الكبير في الدعم المحلي لحرب العراق وانسحاب القوات الأمريكية إلى تراجع اهتمام وسائل الإعلام وخلايا التفكير والسياسة الخارجية الأمريكية، ونتيجة لذلك؛ كان السعي إلى الديمقراطية بشكل عام يُنظر إليه على أنه مشروع فاشل وغالبا ما تتم مقارنته مع حرب فيتنام، وتناقض مع قصص نجاح انتشار الديمقراطية في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

بطبيعة الحال فإن استمرار العنف ساعد النقاد على تكرار تعزيز مخاوفهم حول قرار الغزو فضلاً عن وجود مستويات عالية من الفساد التي دفعت النقاد أيضاً إلى انتقاد إدارة بوش والمحافظين الجدد الذين أيدوا الحرب لنشر الديمقراطية في العراق تحت شعار حماية الأمن الأمريكي.

إن المؤشرين اللذين ظهرا في «عراق ما بعد الحرب»، العنف والفساد، تم استخدامهما باستمرار لبيان فشل الديمقراطية، وفي واقع الحال فإن الفساد ساعد في تفسير حالات العنف وتدني مستويات المعيشة للمواطنين العراقيين، ولكن هذين المؤشرين غير كافيين لرسم صورة واضحة لعملية إحلال الديمقراطية في العراق، ولتحديد ذلك فإن التحليل يتطلب تقويماً مفصلاً وأكثر توازناً بالرجوع لعوامل أخرى متعددة، وفي الواقع فإن العنف والفساد في العراق لم يكونا مدخلين جديدين في العراق في عام ٢٠٠٣ بل كانا وللأسف جزءاً من التأريخ العراقي لعدة قرون، وينبغي ألا يُعتمد عليهما لتوضيح فشل تدخل الولايات المتحدة، والسؤال الذي يطرح هو: إلى أين وصل العراق منذ عام ٢٠٠٣ حينما نقارنه بالقرون العديدة الماضية لتأريخ البلاد؟

إن التفسيرات المبسطة للتقدم السياسي والاقتصادي والقانوني والمؤسسي أدت إلى تكون تفسيرات خاطئة لما وصل إليه العراق اليوم، فإن الحكم على التقدم الذي حصل في العراق لا يجب أن يستند إلى التوقعات المبنية على ما ينبغي له أن يصل إليه العراق في عالم مثالي، بل يجب أن يستند إلى مدى تقدم العراق من الحالة التي كان عليها سابقاً، وتساعد المؤشرات كالتنظيم السياسي على رسم صورة لمستويات الديمقراطية في أي دولة، وبالتالي فبمكانها رسم صورة مختلفة لتقدم العراق، فعلى سبيل المثال: أظهر العراق تحسناً كبيراً من خلال مؤشرات متعددة وذلك منذ الإطاحة بنظام صدام حسين، وتطور بشكل واضح إلى دولة صحية بشكل أكبر.

إن الدرجة التي حصل عليها العراق فيما يخص التقدم بعملية إحلال الديمقراطية لا تُظهر عدم فشله كدولة، ولكنها توضح أيضاً سمات أخرى تتوافق مع التوقعات التي تستند إليها نظرية السلام الديمقراطي، وقد

8. Robert K. Brigham, ed., The United States and Iraq Since 1990, (Singapore: Wiley-Blackwell, 2014), 230.

## هل فشلت عملية إحلال الديمقراطية في العراق؟

توصل العلماء إلى قناعة بأن الدول غير الديمقراطية ستستمر بالنضال؛ من أجل تحقيق تقدم ملموس، وستكون أيضاً أكثر عرضة للعنف، ولكن بالنسبة للعنف في العراق اليوم، فهو ليس أمراً جديداً، ومستوياته أقل بكثير من مستوى العنف في الفترات سابقة من تاريخ العراق؛ لأنه سيكون عرضة للعنف؛ طالما أن هناك سعيًا نحو إحلال الديمقراطية في منطقة مثل الشرق الأوسط التي تحيط بها دول غير ديمقراطية، وسيتم التطرق إلى ذلك بشكل مفصل في الفصل الرابع.

يعد العنف السمة الطبيعية لأي محاولة من قبل الديمقراطيات الناشئة في إقامة إصلاحات ذات مغزى أثناء محاولتها إضفاء الطابع الديمقراطي، ولا يجب أن يستند إلى هذا الأمر في تقديم تعريف للديمقراطية غير الصحية، ولا ينبغي له أن يكون سبباً أيضاً لإيقاف الجهود؛ من أجل إحلال الديمقراطية، وهناك فرضية أخرى تستخدم ضد السعي نحو الديمقراطية في الدول الاستبدادية، كونها تمهد بظهور ديمقراطيات غير ليبرالية، تضيفي الشرعية على الأحكام غير الأخلاقية من خلال اتباع مبادئها، إذ إنَّ هذه الدول قد تشكل خطراً كبيراً على الديمقراطيات الليبرالية الغربية، وتعد هذه المخاوف مشروعة، ولكنها مثل الفرضيات الكثيرة حول العنف، لا ينبغي أن يتم النظر إليها كعقبة أمام التقدم، أو كمؤشر نهائي لفشل مشروع إحلال الديمقراطية، وفي كثير من الحالات، فإن تقدم معظم الديمقراطيات الحديثة التي تمر بهذه المرحلة هي في طريقها إلى الوجهة النهائية.

تبين هذه الدراسة أن سجل العراق في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، مع الانتقال السلمي للسلطة من حكومة ائتلافية إلى أخرى، ومع تغير رؤساء الوزراء على مدى العقد الماضي أو نحو ذلك، يتحدى الادعاءات المشتركة التي طرحها النقاد، وقد أظهر القادة العراقيون التزامهم بالعلاقات الثنائية القوية مع الولايات المتحدة والغرب، والالتزام بتحسين صورة العراق ودوره في المجتمع الدولي، وعاد العراق مرة أخرى ضمن دائرة الجدل الواسع في الأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام، ولكن من المهم التصدي ضد المحاولات الأخيرة لرسم العراق كدولة فاشلة، وهذا هدف الدراسة التي سيُردُّ فيها على هذه المحاولات.

### ١٠٣ توضيح التحيزات السلبية والإيجابية حول تقدم الديمقراطية في العراق

يمكن تحديد سبب الرغبة نحو تحديد مدى تقدم العراق وإما بشكل سلبي أو إيجابي عن طريق المجموعات التي انقسموا على «مؤيدين للحرب» و «معارضين لها»، ولا يزال النقاد ذوو الرأي «المعارض للحرب» يحاولون إثبات الحكمة من اتخاذهم موقفاً معارضاً، ونتيجة لتحيزهم نحو موقفهم هذا فإنهم يميلون نحو إثبات فشل العراق بغض النظر في توفر الأدلة أو عدمها، أما النقاد الذين أيدوا الحرب، فهم يميلون نحو الدفاع عن موقفهم، وغالباً ما يشيرون إلى أي دليل يظهر العراق كدولة ناشئة قوية وديمقراطية.

إن المفتاح الرئيس لتحديد فشل العراق ونجاحه هو أن نخطو خطوة للخلف ونراجع البيانات والأدلة بشكل شمولي ومتوازن بشكل أكبر، وتم إجراء هذه الدراسة لتحقيق هذا الهدف المهم .

ومن المهم أن يكون القارئ على دراية أن هذه الدراسة لن تتضمن الجدل حول قرار الغزو في عام ٢٠٠٣، ولن تشارك هذه الفرضية أيضاً في المناقشات حول قرار الغزو في هذا العام، أو حكمة الكونغرس

الأمريكي في تمرير قرار الحرب في شهر تشرين الأول عام ٢٠٠٢ بموافقة الرئيس بوش لاستخدام القوة العسكرية، والهدف من هذه الدراسة هو تقييم الديمقراطية في العراق منذ تغيير النظام وحتى يومنا هذا.

أنَّ الحرب سواء أكانت مبررة في البداية أم غير مبررة فهي مسألة منفصلة، والسؤال الذي يطرح الآن هو ما إذا كانت محاولة العراق نحو إحلال ديمقراطية ناجحة أو فاشلة، وتم اجراء هذه الدراسة للتطرق لهذه المسألة، وبيان ما إذا كانت منطقة الشرق الأوسط تمر بالموجة الرابعة من الديمقراطية، ولا يزال لدى الغرب توجس حول المعلومات الاستخباراتية الخاطئة حول تهديد أسلحة الدمار الشامل، ولكنَّ العراقيين يحاولون إعادة بناء دولتهم، وإن حل لغز أسلحة الدمار الشامل لن يساعد في بناء مستقبلهم.

ستكون تكاليف الحياة والوقت والمال عبء كبيراً على الولايات المتحدة لمدة طويلة، ولكن الجدول حول الغزو لا ينبغي له أن يستند لآرائها؛ لانحياز وجهات النظر والأحكام حول الديمقراطية في العراق، إن الارتباك أمر مفهوم، إذ كانت الادارة الامريكية هي المسؤولة عن التغيير الذي حدث في الآراء أثناء الحرب على العراق، فقامت بتغيير سببها الرئيس للغزو، من تدمير أسلحة الدمار الشامل لضمان الأمن الأمريكي، إلى ضرورة نشر الديمقراطية في العراق والمنطقة، وعلى الرغم من هذا الارتباك، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقويم سعي العراق نحو الديمقراطية في المدة من ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٦، وذلك باستخدام مؤشر نظام الحكم للديمقراطية، ونظرية السلام الديمقراطي، ونظريات عملية إحلال الديمقراطية.

#### ١٠٤ أهمية متابعة الديمقراطية في العراق:

يعد العراق حليفاً مهماً في الشرق الأوسط، وقد تراجعت أهميته مع استمرار الحرب، ولكن حين ظهور الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف بتنظيم (داعش) في العراق وسوريا، أصبح العراق في مقدمة أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وبينما تجدد الاهتمام في العراق لأسباب خاطئة، فإن مدة استمرار بناء الديمقراطية بعد الانسحاب الأميركي قد تم تجاهلها بشكل كبير، وهذا ما يفسر أهمية إعادة النظر في الأسئلة حول التقدم وجمع الأدلة ذات الصلة، وعلى الرغم من خوض العراق للحرب ضد تنظيم داعش فإن التقدم الديمقراطي مازال مستمراً، ومن المرجح أن تستمر هذه الجهود بعد الحرب، إذ يحاول القادة تحقيق الاستقرار في العراق، وتعد هذه الدراسة حاسمة في تكوين صورة شاملة لتقدم الديمقراطية في العراق، ولا سيما في سياق نمو تنظيم داعش، ففي الواقع أصبح وضع العراق مهماً في تحقيق الاستقرار في المنطقة اليوم<sup>٩</sup>.

#### الفصل الثاني : الأدبيات:

يتناول الفصل الثاني الأدبيات التي ستتطرق إلى أعمال العديد من الباحثين الذين عرضوا آراءهم في مختلف مراحل عملية إحلال الديمقراطية في العراق، ولماذا يعتقدون بأنَّ العملية قد فشلت أو ستفشل؟ وسيعرض القسم الأول الآراء التي صدرت بعد مدة وجيزة من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، التي تبين كيف أن العملية

٩. وزارة الخارجية (3 كانون الأول 2014) العاصمة واشنطن: بيان مشترك صادر عن اجتماع التحالف الوزاري لمكافحة تنظيم داعش.



## هل فشلت عملية إحلال الديمقراطية في العراق؟

الديمقراطية في العراق ستفشل لأن الديمقراطية تتعارض مع الإسلام كما إنها فشلت في محاولة سابقة لإحلال الديمقراطية في العراق تحت الانتداب البريطاني، ويتناول الجزآن الثاني والثالث من هذا الفصل مصدر العنف والفساد في العراق وأسبابهما، واستعراض الحقائق التي تتصدى للآراء التي قدمها الباحثون بأن العنف والفساد قد أصبحا أكثر سوءاً بعد إدخال الديمقراطية في البلاد، وتعد هذه النقاط حاسمة لفكرة الدراسة الرئيسة إذ يظهر الجزء الأخير تأثير العنف والفساد على العملية الديمقراطية، فضلاً عن توفر مقاييس موضوعية لنجاح العراق في الديمقراطية التي تعد بمنزلة النقيض لآراء العلماء التي سبق ذكرها.

### ٢٠١ الديمقراطية والإسلام

ظهرت الآراء والأسئلة بعد وقت قصير من غزو العراق في عام ٢٠٠٣ وكانت عنواناتها: هل يتوافق الإسلام مع الديمقراطية؟ هل من الممكن للعراق، وهو بلد ذو أغلبية مسلمة، أن يصبح بلداً ديمقراطياً؟ زعم الصحفي الإيراني أمير طاهري في نقاشه حول الديمقراطية في عام ٢٠٠٦ أن الإسلام والديمقراطية غير متوافقين<sup>١</sup>، وقد ركز طاهري في الإسلام الشيعي، وهي الطائفة ذات الغالبية في كل من إيران والعراق، ويؤكد أن الديمقراطية باعتبارها حكم الشعب (باستخدام السلطة) لا تتوافق مع السلطة الممنوحة من الله في العقيدة الإسلامية، ويستند طاهري إلى الراحل آية الله الخميني لدعم حجته، قائد الثورة الإسلامية الإيرانية، فقد كان الخميني نصيراً قوياً لولاية الفقيه، التي تترجم إلى وصاية الفقهاء، ويقتبس الطاهري انتقاد الخميني للديمقراطية الذي وصفها بأنها «شكل من أشكال الكفر»؛ لأن الشخص الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات يفوز بالقوة التي تخص الله فقط<sup>٢</sup>، قد تكون إيران جارة للعراق وغالبية العراقيين والإيرانيين قد يشتركون في الطائفة نفسها، ولكن هناك اختلافات جوهرية في مدارسهم الفكرية، التي لها صلة مباشرة في عملية إحلال الديمقراطية.

إن العمود الفقري للطائفة الشيعية في الإسلام هي المدارس الدينية التي تخرّج رجال الدين، التي تعرف باسم (الحوزات)، وفي يومنا هذا يوجد اثنتان من أقدم الحوزات، إحدهما تقع في محافظة النجف في «العراق» والأخرى تقع في محافظة قم في «إيران»، نشأت الحوزتان منذ أكثر من ألف عام، وقد كان التنافس قوياً فيما بينهما، ولا يختلفان جدا في التنافس بين جامعتي أكسفورد وكامبريدج في المملكة المتحدة، وبينما تتشارك الحوزتان في العديد من المبادئ الفكرية والدينية، إلا إن الفرق الكبير بينهما هو الاعتقاد في الدور الذي يؤديه الدين في شؤون الدولة.

حينما نشأت جمهورية إيران الإسلامية وعودة آية الله الخميني إلى طهران في عام ١٩٧٩، عادت فكرة ولاية الفقيه في التعاليم الدينية في قم، وكانت موضع التنفيذ في طهران، وجاءت تعليمات حماية رجال الدين بوضع علماء الدين الشيعة على رأس هرم الدولة، أذ قاموا بإدارة مصالح الدولة، وكانت تجرى الانتخابات في إيران، ولكن كان موافقة علماء الدين عليها مهمة جداً، حيث كان يتم الموافقة على المرشحين، وعلى نتائج

10. Amir Taheri, Islam and Democracy Are Incompatible, In Democracy: Opposing Viewpoints, Ed. Mike Wilson, (Detroit: Greenhaven Press, 2006).

11 Ibid, 108

الانتخابات من قبل كبار الدائرة الدينية الإيرانية التي يقودها الفقيه.

أما بالنسبة للحوزة في النجف، فقد كان لديهم اعتقاد مختلف عن تلك السائدة في قم، التي تتبع فكرة «ولاية الفقيه»، فقد آمن آية الله العظمى أبو القاسم الخوئي زعيم الحوزة العلمية في النجف بضرورة فصل الحوزة عن السياسة، وعارض معتقدات آية الله في قم باتباع نصحهم «ولاية الفقيه»، فخلال عهد صدام حسين، فصل الخوئي الحوزة العلمية في النجف عن السياسة في بغداد، وفي عام ٢٠٠٣ أثناء الغزو الأمريكي على العراق، حافظ آية الله العظمى علي السيستاني على المعتقد عينه، الأمر الذي حفّز اعتماد الديمقراطية في العراق، وحماتها من الفشل بتحول الحكم إلى «الحكومة الدينية أو الثيوقراطية»، وفي عام ٢٠٠٤ قام رويل مارك جيريشت، وهو زميل بارز في معهد أميركان إنتربرايز، بكتابة مقالة بعنوان «آية الله والديمقراطية»<sup>١٢</sup>، استند في مقالته إلى لقاء له مع رجال الدين في النجف، من خلال مقابلاته لرجال الدين وتوصل جيريشت بأن رجال الدين الشيعة في النجف يعادون الولايات المتحدة ولكنهم لا يكون المشاعر نفسها تجاه الديمقراطية<sup>١٣</sup>، ويقتبس جيريشت كلام أحد رجال الدين «الشيخ محمد حقاني المقرّب لآية الله السيستاني إذ يقول: «نريد حكومة غير إسلامية تحترم الإسلام... ولا توجد رغبة قوية هنا في العراق بأن تتبع منهجية الجمهورية الإسلامية (إيران)»<sup>١٤</sup>، وفي لقاء مع رجل دين آخر في بغداد، حذر السيد علي الويس قائلاً «إن الديمقراطية لن تتحقق في الشرق الأوسط دون مساعدتنا»<sup>١٥</sup>، إن كلمات السيد الويس من الممكن أن تؤخذ بعين الاعتبار، كونه يمثل اعتقاد العراق في الإصرار والتصميم على تحقيق الديمقراطية، وعلاوة على ذلك، فإنه يكشف عن إمكانية تعايش الديمقراطية مع المجتمع الإسلامي التي تعارض فكرة طاهري.

يرتبط الاعتقاد المفترض بعدم توافق الإسلام مع الديمقراطية مع فكرة ادوين بلاك<sup>١٦</sup>، إذ إنها تشارك مع اعتقاد طاهري بأن العراقيين يرون الديمقراطية كقيم من قيم الكفار، وبالنسبة لبلاك فإن هذا هو أحد الأسباب التي دفعته للاعتقاد بفشل الديمقراطية في العراق، أما السبب الآخر فهو أن العراق ليس لديه أي خبرة مع الديمقراطية على الإطلاق طوال تاريخها المسجل الذي يبلغ (٧٠٠٠) سنة<sup>١٧</sup>، ووفقاً لبلاك، فإن محاولة المملكة المتحدة بغرس القيم الديمقراطية في العراق خلال الحرب العالمية الأولى فشل فشلاً ذريعاً<sup>١٨</sup>.

وعند النظر في حجة بلاك بشأن المحاولة البريطانية في غرس القيم الديمقراطية تصبح أقل تأثيراً ولاسيما حينما تنظر إلى الجهود البريطانية في خلق نظام ملكي غير عراقي من الطائفة الأقلية من المذهب السني، ففي إحدى رسائل جيرترود بيل المدوّنة في عام ١٩٢٠ قالت فيها: «أنا لا أشك للحظة بأن السلطة العليا يجب ان تكون في أيدي المسلمين من الطائفة السنية، على الرغم من قلة عددهم، وخلاف ذلك فإن النتيجة ستكون

12. Reuel Marc Gerech, "Ayatollah Democracy," The Atlantic, (September, 2004).

13. Ibid.

14. Ibid.

15 15 Ibid.

16. Edwin Black, Democracy Will Fail in Iraq, In Democracy: Opposing Viewpoints, Ed. Mike Wilson, (Detroit: Greenhaven Press, 2006), 218-219.

17. Edwin Black, Democracy Will Fail in Iraq, In Democracy: Opposing Viewpoints, Ed. Mike Wilson, (Detroit: Greenhaven Press, 2006), 218-219.

18. Ibid, 221-222.

## هل فشلت عملية إحلال الديمقراطية في العراق؟

دولة دينية تتبع رجل الدين المجتهد، وهذا هو الشر بعينه»<sup>19</sup>، في تلك المدة كان العراقيون قد خرجوا من أربعة قرون من الحكم العثماني، وواصل غالبية العراقيين تجربة الحكم القسري من قبل البريطانيين، وهو أبعد ما يكون عن الديمقراطية، وقد يكون النظام الملكي الديمقراطي جزءاً من محاولة أوسع لإنشاء برلمان مشابه لبرلمان المملكة المتحدة، لإدارة شؤون العراقيين، ولكن اختيار البرلمانيين كان تمثيلاً سيئاً للتركيبة السكانية للعراق، ولم يمتلك البرلمان السلطة السياسية لمواجهة حكم المستشارين البريطانيين على العراق

كان الحكم الاستعماري البريطاني فاشلاً منذ اللحظة التي بدأ فيها؛ وذلك لعدم وجود نية حقيقية لكي تتحكم الأغلبية الديمقراطية في العراق. ولم يكن هذا بسبب الاضطرابات المدنية التي استمرت لمدة ثلاثة عقود في ظل النظام الملكي، بل كان بسبب عدم قبولهم لحكم أجنبي آخر على أراضيهم. ولم تختلف تلك المشاعر عن تلك التي ظهرت خلال الاحتلالات الأجنبية ما بين عام ١٩٢٠ وعام ٢٠٠٣. وعندما شكّل بول بريمر، المبعوث الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، حكومة عراقية تم اختيارها من قبل الأميركيين، لإجبار العراق على الالتزام بالدستور المكتوب بواسطة أميركا، رفض آية الله العظمى السيستاني تلك الفكرة واقترح أن يُكتب دستور بديل من قبل أشخاص عراقيين يتم اختيارهم بشكل ديمقراطي<sup>20</sup>، ولم يكن ذلك ضمن الخطة التي وضعها الأميركيون، ولكن أبدى العراقيون عزمًا كبيراً لبناء دولتهم الجديدة على أسس ديمقراطية التي لم تفرض من الخارج، فالعنى الضمني هنا هو ليس توافق الديمقراطية مع الإسلام، فقط بل اشتمل أيضاً على مبادئ يمكن اعتمادها في دولة لم يتواجد في تأريخها أي شكل من أشكال الديمقراطية.

### ٢٠٢ العنف باعتباره مؤشراً ضعيفاً لفشل الدولة:

كانت الادعاءات التي صدرت قبل الحرب على العراق فيما يخص احتمالية إحلال الديمقراطية في دولة ذات أغلبية مسلمة قد تعرضت للعديد من نقاط الضعف، كما دُكر سابقاً في الإشارة إلى الفشل على أساس الفساد والعنف. إذ إنّ تنظيم عدد من الانتخابات الحرة والنزيهة والمدعومة من قبل الحوزة العلمية في النجف بوجود إقبال كبير من الناخبين، وباستمرار قد أثبتت خطأ اعتقاد العديد من الأشخاص، الذين عارضوا فكرة إحلال الديمقراطية في بلد ذي أغلبية مسلمة. وبالفعل فإن العراق ليست دولة ديمقراطية، كدولة ثوماس جيفرسون في الولايات المتحدة، وهي في الوقت نفسه ليست دولة فاشلة بكل المقاييس كذلك وتحولت حجج النقاد بالإشارة إلى أن الانتخابات كانت جيدة، ولكن إذا ما استمرّ العنف فستكون هناك مشاكل أكبر.

صرّح أندرو غرين، السفير السابق البريطاني إلى سوريا والمملكة العربية السعودية<sup>21</sup>، قائلاً: «أجريت الانتخابات في العراق وسط تصفيق حاد من واشنطن» ولكن أصبح العنف في العراق أسوأ بشكل كبير<sup>22</sup>، ويرى الباحث أن هناك عيبين رئيسيين في هذا الادعاء: أولاً، افتراض أن العنف هو نتيجة مباشرة للديمقراطية وهو أمر خاطئ، ثانياً، التأكيد على أن نظام الحكم السابق كان أفضل هو أمر خاطئ كذلك. صرحت جين كينينغتون،

19. Gertrude Bell, Letters 3/10/1920, Gertrude Bell Archives in Newcastle University.

20. Paul L. Bremer III, My Year in Iraq, (New York: Simon & Shuster, 2006), 163.

21. Andrew Green, "Why Western Democracy can never work in the Middle East," The Telegraph, (August 16, 2014).

22. Ibid.

نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس، قائلة: «أصبحت الحكمة الشائعة في العديد من المواضيع التي تطرح في المؤتمرات الغربية والأوساط الأكاديمية باعتبار العراق مثلاً بأن الديمقراطية لا يمكن فرضها «تحت تأثير السلاح»<sup>23</sup> ولكن هذا يجبرنا على «ترك الشعب في وضعه الطبيعي بأن يتحمل الحكم الاستبدادي ...»<sup>24</sup>. وبالتالي تجدر الإشارة إلى أنّ العنف في العراق ليس نتيجة مباشرة للديمقراطية. تسبب التحول في السلطة أيضاً إلى تصاعد مستويات العنف، ولكن عملية إحلال الديمقراطية غالباً ما تنطوي على تحولات في السلطة، وفي هذه الحالة، فإن تحول السلطة منح غالبية الشيعة العرب السيطرة على الحكومة، بعد أن تم عقد أول انتخابات ديمقراطية في عام ٢٠٠٥، التي تمت مقاطعتها من معظم الأقلية السنية العربية في العراق، إذ رأى أهل السنة أنهم قد فقدوا سلطتهم على الدولة مع سقوط النظام البعثي لصدام حسين<sup>25</sup>.

تعود سلطة نظام البعث إلى عهد جيتروتود بيل حين سلمت المملكة المتحدة السلطة إلى المسلمين السنة العراقيين في أوائل القرن العشرين ولم يقاطع المسلمون السنة العرب الانتخابات فقط، ولكنهم رفضوا فكرة تولى المسلمين الشيعة الحكم في العراق؛ وقد أدى ذلك إلى اتخاذ المسلمين السنة تدابير عنيفة للتعبير عن رفضهم وعدم الموافقة على الجهد المشروع لنقل السلطة إلى الأغلبية الشيعية.

ارتفعت نسبة العنف بعد انتخابات عام ٢٠٠٥، الأمر الذي شكل فرقاً كبيراً بالنسبة للأمن من العامين الأولين بعد الحرب، حيث كان الحكم في العراق بيد الولايات المتحدة إلى حد كبير<sup>26</sup>، وكان تصاعد العنف أمراً لا مفر منه طالما يعمل الشيعة على ترسيخ سلطتهم في الدولة. وكما حدث في الانتخابات التي تمت بمساعدة الأميركيين، تم النظر إلى الديمقراطية باعتبارها حافزاً وراء أعمال العنف. إذ بعد عام من العنف المتصاعد في أعقاب الانتخابات الأولى، اندلعت حرب أهلية عندما تعرضت إحدى المراقدين الشيعية المحجلة للقصف<sup>27</sup>. وكانت هذه الحرب الأهلية ستستمر لعامين آخرين لولا توسط الولايات المتحدة مع العرب السنة<sup>28</sup>، كان هذا أمراً مؤقتاً إلى أن تصاعد العنف مرة أخرى عندما توسع تنظيم داعش وامتد على الحدود العراقية من سوريا، الأمر الذي أشعل غضب السنة على الأغلبية الشيعية الحاكمة في العراق. حتى يومنا هذا، والتحدي هنا يكمن في إقناع العرب السنة بقبول الواقع الجديد في بغداد، الذي أكدّه الجنرال مايكل باربيرو في الكلمة الافتتاحية للمجلس الأطلسي لمناقشة القوة الاستراتيجية العراقية في ١٦ شباط ٢٠١٦.<sup>29</sup>

إن الادعاء بأن العنف قد ازداد منذ غزو العراق هو ادعاء خاطئ. إذ تقوم منظمة غير حكومية تدعى «ضحايا حرب العراق» بتسجيل جميع ضحايا الموت بسبب العنف في المدة من ٢٠٠٣ إلى يومنا هذا، وتتفق أرقام المنظمة مع سجلات مؤسسة بروكينغز التي نشرت من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٣<sup>30</sup>، وفي نهاية عام

23. Jane Kinninmont, The Myth of 'Democracy at the Barrel of a Gun', In Iraq Ten Years On, Eds. Claire Spencer, Jane Kinninmont, Omar Sirri, Eds., (London: Chatham House, 2013), 50.

24. Ibid, 50.

25. Dawisha, Iraq: A Political History, 248.

26. Iraq Body Count (2005).

27. Dawisha, Iraq: A Political History, 262.

28. Brigham, ed., The United States and Iraq Since 1990, 203-204.

29. Atlantic Council, "Launch of the Task Force on the Future of Iraq." (February 16, 2016).

30. Michel E. O'Hanlon and Ian Livingston, Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction & Security in Iraq, (Washington D.C.: Brookings Institute, 2013).

## هل فشلت عملية إحلال الديمقراطية في العراق؟

٢٠١٥، كان عدد ضحايا العراق من المدنيين والمقاتلين قد بلغ ٢٤٢,٠٠٠<sup>٣١</sup> هذا الرقم وحده هو أقل من عدد قتلى العراق في حرب الثماني سنوات مع إيران في ١٩٨٠-١٩٨٨ بتحريض من صدام حسين، مع إجمالي عدد الضحايا الذي بلغ ٥٠٠,٠٠٠<sup>٣٢</sup> ذلك الرقم أيضاً يُعدُّ أقل من الضحايا الذين بلغ عددهم ٢٥٠,٠٠٠ نتيجة قيام صدام بسحق الانتفاضات عام ١٩٩١، كما هو مسجل من قبل وزارة الخارجية الأمريكية<sup>٣٣</sup>. ولا تؤخذ هذه الأرقام في الحسبان عندما تم قتل بما يقدر ١٨٠,٠٠٠ شخص في عام ١٩٨٩ أثناء حملة الأنفال في شمال العراق، التي استهدفت الأقليات من الأكراد والأيزيديين والآشوريين الذين تحالفوا مع الإيرانيين في الحرب<sup>٣٤</sup>. ويرتفع أعداد الضحايا في عهد صدام إلى أكثر من ذلك حين النظر إلى الضحايا الذين نجحوا عن تبعات حرب الخليج عام ١٩٩١ وعن عمليات الدولة البوليسية في اعتقال المدنيين وتعذيبهم.

### ٢٠٣ الفساد باعتباره مؤشراً ضعيفاً لفشل الدولة:

قدم الدكتور لورين تومسون من معهد ليكسينغتون بعض النقاط المهمة كدليل على فشل الدولة العراقية، واستند الدكتور تومسون إلى تقارير «منظمة الشفافية الدولية»، التي قامت بتوثيق معدلات مقلقة للفساد في العراق<sup>٣٥</sup>.

كتب الصحفي ديفيد وود الحائز على جائزة بوليتزر عن الذكرى العاشرة لحرب العراق بأن العراق أصبح بلداً منقسماً وبشدة قائلاً: «إن العراق غارقٌ في الفساد»<sup>٣٦</sup>. أصبح الفساد في العراق قضية مثيرة للقلق عندما انفتحت البلاد على العالم، الأمر الذي قاد إلى استحواذ المستثمرين الأجانب جزءاً في مجال الأعمال التجارية كدخول المنظمات العالمية مثل «منظمة الشفافية الدولية» التي كانت تتردد في الدخول إلى البلاد، وبطبيعة الحال، لم يكن لأي من هذه المنظمات إمكانية وصول ماثلة إلى العراق، لجمع معلومات عن الفساد قبل عام ٢٠٠٣، ومن هنا فإن أي ادعاءات بشأن انخفاض نسبة الفساد (مثل العنف) هي ببساطة غير مدعومة بالحقائق<sup>٣٧</sup>. وعلى مدى العقد الماضي، كان يتدرج العراق وباستمرار في أسفل قائمة أكثر الدول فساداً في العالم ليصل إلى المرتبة (١٧٠ من أصل ١٧٥ بلداً مسجلاً)<sup>٣٨</sup>. من الصحيح أن الفساد هو أمر يجب البحث فيه كالعنف، ولكن لا بد من التوصل إلى تفاصيل أكثر للتحقيقات؛ لكي تتمكن من الحكم بشكل أفضل بشأن علاقتها مع مشروع إحلال الديمقراطية في العراق.

من الممكن تتبع ظاهرة الفساد في العراق في المدة ما قبل عام ٢٠٠٣، إذ كتب باتريك كوكيرن- مؤلف ثلاثة كتب تأريخ حول العراق- في عام ٢٠٠٩ أن الفساد هو أحد الثقافات في عهد صدام حسين، الذي

31. Iraq Body Count (2003-2015).

32. Dawisha, Iraq: A Political History, 223.

33. Department of State (April 4, 2003) Washington DC: Life Under Saddam Hussein: Past Repression and Atrocities by Saddam Hussein's Regime.

34. Robert D. Blackwill, Embassy of the United States of America: Saddam's Iraq: A Human Rights Catastrophe.

35. Loren Thompson, "Failed State: Five Reasons Iraq Can't Be Fixed," Forbes, (May 29, 2015).

36. David Wood, "Iraq Reconstruction Cost U.S. \$60 Billion, Left Behind Corruption and Waste,"

Huffington Post, (March 6, 2013).

37. Corruption Perceptions Index, Transparency International.

38. Thompson, "Failed State: Five Reasons Iraq Can't Be Fixed."

استمر حتى بعد سقوطه<sup>39</sup>، ويقول إن الفساد في العراق لم يكن قديماً بل كان نتيجة انهيار العملة العراقية بسبب العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة، بعد أن قام صدام حسين بالهجوم على الكويت في حرب الخليج عام ١٩٩١، وذكر كوكبرن: «وجد صدام حسين ومساعدوه سبباً للتهرب من العقوبات الدولية، من خلال التحكم في السوق السوداء، إذ تم دفع الملايين من الدولارات لعدي، الابن الأكبر لصدام، من قبل مستوردي السجائر»<sup>40</sup>. وبالإضافة إلى كوكبرن، فإن إريك ديفيس، مؤرخ العراق وأستاذ في العلوم السياسية، قد تطرق إلى جذور الفساد في العراق وركز أيضاً على حرب الخليج التي قادها صدام حسين ضد الكويت في عام ١٩٩١ أيضاً<sup>41</sup>.

إنّ الفساد المستشري في العراق هو إحدى العقبات الرئيسية في عملية إحلال الديمقراطية، فهو يصيب مؤسسات البلاد الحكومية. ولفهم مصدر الفساد، نحن بحاجة إلى أن نتذكر تدهور جميع مؤسسات صدام الحكومية، ولاسيما بعد حرب الخليج في عام ١٩٩١، وتأثير العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق بعد الحرب<sup>42</sup>.

تم استبعاد العراق من لائحة الفساد التي تصدرها «منظمة الشفافية الدولية»! وذلك بسبب فرض نظام العقوبات على العراق، ولكنّه من الواضح أن الفساد أصبح أمراً منتظماً للدولة العراقية بعد عام ١٩٩١، وليس من عام ٢٠٠٣.

مازال الفساد يقلق الدولة، كما كان الأمر في عهد صدام، ومع ذلك، وفي ظل الحكومة المنتخبة ديمقراطياً، فقد حمل العراقيون رؤساء الوزراء السابقين مسؤولية ضعف الإنجازات في محاسبة الفاسدين، وقد كرر رئيس الوزراء حيدر العبادي، التزامه في إيقاف الفساد داخل الدولة من خلال عدة تدابير مثل إيقاف المناصب السياسية التشريعية، وإيقاف المحاصصة الطائفية والعرقية، من خلال تشكيل لجنة مساءلة قانونية مكونة من موظفين حكوميين<sup>43</sup>، وكانت هذه الجهود رداً على المظاهرات الكبيرة التي تحارب الفساد في بغداد، والمناطق المحيطة بها في عام ٢٠١٥<sup>44</sup>. وكما قدم صدام «الفساد» كوسيلة للحكم فإن رئيس الوزراء المنتخب ديمقراطياً حيدر العبادي قد تعهد بإزالته من مؤسسات الدولة، ولكن سيكون من الصعب تطبيق مثل هذه الإصلاحات على أرض الواقع التي تعمقت جذورها في العلاقات بين الدولة والمجتمع لأكثر من عقدين من الزمن.

يقول د. لؤي الخطيب: إنّ الإصلاحات التي عرضها العبادي في التصدي للفساد قد لا تكون «الدواء الفوري» لمشاكل العراق، بل هي «مناورة مهمة» من العبادي التي يمكن من خلالها أن يثبت بأن هذه الإصلاحات هي نقطة تحول للديمقراطية الوليدة في العراق<sup>45</sup>. فضلاً عن ذلك، فإن الشعب العراقي قد عبر عن مطالبه تجاه هذه القضية، وهو الأمر الذي لم يكن من الممكن القيام به قبل عام ٢٠٠٣. أخذت الطبقة السياسية في العراق هذه المطالب على محمل الجد كما يظهر من تغير رؤساء الوزراء العراقيين على مدى العقد الماضي، على

39. Patrick Cockburn, "How bribery became a way of life in Iraq," The Independent, (June 27, 2009).

40. Ibid.

41. Eric Davis, Taking Democracy Seriously in Iraq, (Boston: Boston University, 2015), 24.

42. Ibid, 24.

43. Prime Minister's Office (August 20, 2015) Baghdad: Statement on Reforms.

44. Ammar Karim, "Thousands of Iraqis protest corruption, poor services," Agence France-Presse, (August 7, 2015).

45. Luay al-Khatteeb, "Abadi's momentous gambit against political corruption in Iraq," Brookings Institute, (August 9, 2015).

وفق الدستور العراقي. من غير المعروف مدى فعالية إصلاحات العبادي في التصدي للفساد، أو ما إذا كانت هذه التغييرات ملحوظة خلال مدة ولايته، ولكن سيعود الفضل لحكومة العبادي لخدماته، ولنجاح إصلاحاته في الحكومة الاتحادية للانتخابات المقبلة، وهذه نقطة إيجابية غالباً ما يتم تجاهلها من قبل النقاد.

### ٢٠٤ مقارنة وقياس «إخفاق أو إخفاقات» العملية الديمقراطية

في دراسة أكاديمية حديثة أجريت من قبل توبي دودج وإيما سكاى، اللذين أجريا تقريراً لعملية إحلال الديمقراطية في العراق<sup>٤٦</sup>، يستمر بيان فشل الديمقراطية في العراق، مع عدم وجود أي نظرة متفائلة بالنسبة لمستقبل الديمقراطية في العراق<sup>٤٧</sup>. وقد نشر دودج وسكاى كتاباً ذكرا فيها أن هناك أموراً قليلة جدا قد تحسنت بالنسبة للعراقيين منذ عام ٢٠٠٣، ويقولان إن نسبة التفاؤل والأمل ضئيلة جداً من ناحية بناء الديمقراطية في العراق، وعارضت سكاى حرب العراق، ولكنها عملت كمنسق للأعمال الحكومية في كركوك للمدة من ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وبعد ذلك عملت كمستشار سياسي للجنرال الأمريكي ريموند أودينو للمدة من ٢٠٠٧-٢٠١٠. وتدعي سكاى أنها أرادت أن تساعد في إعادة بناء العراق كوسيلة للاعتذار للشعب العراقي<sup>٤٨</sup>، قامت سكاى بتجميع تجاربها في كتابها «الانهيار: آمال كبيرة وفرص ضائعة في العراق»، ذكرت فيه في نهاية جولتها الأولى في عام ٢٠٠٤: «هناك أشياء كثيرة سأذكرها خلال مدة تواجدي في العراق ولكن بناء الديمقراطية ليست واحدة منها»<sup>٤٩</sup>. وتقول سكاى: إن إدارة بوش لم تحقق ما تم التخطيط له قبل الحرب على أرض الواقع، ولاسيما بعد تغيير نظام الحكم، فقد ظنت الإدارة أنه سيؤدي إلى إحلال الديمقراطية في المنطقة<sup>٥٠</sup>.

ترجم سكاى بأن أي عمل إيجابي تم القيام به بين ٢٠٠٧-٢٠٠٩ قد اختفى الآن، وهي ليست متفائلة برئيس الوزراء حيدر العبادي<sup>٥١</sup>، وهو الشعور نفسه الذي ذكره دودج في كتابه الثالث<sup>٥٢</sup>، بعد تقييم وضع العراق في نهاية عام ٢٠١٢، إذ يقول دودج: «إن إعادة البناء المشوه للدولة العراقية لا توفر أساساً مستداماً من أجل توطيد الاستقرار الديمقراطي في العراق في السنوات المقبلة»<sup>٥٣</sup>، بهذا التقييم أنهى دودج كتابه، مشيراً إلى التكليف الباهظة في الأرواح والتمن الذي دفع مقابل مستقبل غير مستقر للديمقراطية في العراق<sup>٥٤</sup>. إذ يتفق دودج وسكاى على نظرة مشتركة حول الطريق الذي سلكته الديمقراطية في العراق، واستمر في الحكم على التقدم على أساس التوقعات المتفائلة التي رسمتها إدارة بوش قبل الحرب، على الرغم من محاولتهما تقديم تحليل شامل لكيفية تطور العراق منذ ٢٠٠٣، إلا أنه من الصعب عليهما القيام بذلك من موقع محايد بسبب توقعاتهما بفشل دولة العراق قبل الحرب.

46. Toby Dodge, Iraq: from war to a new authoritarianism, (London: The International Institute for Strategic Studies, 2012).

47. Emma Sky, The Unraveling: High Hopes and Missed Opportunities in Iraq, (New York: Public Affairs, 2015)

48. Kevin Sylvester, "Emma Sky: Why Iraq is the 'worst strategic failure since the foundation of the United States'," CBC News, (August 23, 2015).

49. Emma Sky, The Unraveling: High Hopes and Missed Opportunities in Iraq.

50. Sylvester, "Emma Sky: Why Iraq is the 'worst strategic failure since the foundation of the United States'."

51. Ibid.

52. Dodge, Iraq: from war to a new authoritarianism, 212.

53. Ibid, 212.

54. Ibid, 213.

### الفصل ٣ - الطريق إلى الديمقراطية:

يوضح الفصل الثالث المعنى الديمقراطي الزائف الذي غرسه صدام حسين طوال مدة حكمه، ويوضح أيضاً التطورات في بناء الديمقراطية، التي جرت بعد الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣. يبين القسم الأول من الفصل كيفية تعريف الديمقراطية؟ ولماذا تم استخدام بيانات الحكم؟ ، وهو مؤشر قياسي معترف به دولياً لقياس الديمقراطية في العراق في هذه الرسالة. ويتضمن القسم الثاني وصفاً للقيود السياسية التي تعرض لها العراقيون في عهد صدام حسين من انتخابات غير مشروعة إلى تقييد حرية التعبير، إذ كان العراق في عهد صدام حسين في أدنى مستويات نظام الحكم، وهو أدنى مستوى للعراق في تاريخه الحديث. أما القسم الثالث في هذا الفصل فيتناول الإنجازات المهمة في عملية أحلال الديمقراطية في العراق حتى الآن، وتتبع نسبة ارتفاع مؤشر الديمقراطية التي يقدمها مؤشر نظام الحكم. وتختلف هذه الإنجازات من إجراء انتخابات مجالس المحافظات والحكومة الاتحادية، إلى ضمان الحقوق والحريات لجميع العراقيين والمنصوص عليها في الدستور الذي تمت المصادقة عليه مؤخراً تعد الأحداث والوقائع الواردة في هذا الفصل بمنزلة دليل للرسالة.

#### ٣.١ تعريف الديمقراطية

إنّ أي محاولة لتقويم الديمقراطية في العراق تتطلب بعض الجهد لتحديد وتوضيح وتفعيل خصائص الديمقراطية والمستخدم في هذه الرسالة، التي سيتم فيها تعريف الديمقراطية بالرجوع إلى مؤشر نظام الحكم<sup>٥٥</sup> ومؤشر نظام الحكم هو برنامج بحوث أسسها (تيد جور) في أوائل عام ١٩٧٠ بهدف توفير ترميز لخصائص السلطة، ليسهل اجراء تحليل مقارنة وكمي<sup>٥٦</sup>.

تطورت بحوث مؤشر نظام الحكم على مدى عقود، ففي كل مشروع بحثي جديد يتم جمع بيانات جديدة ليتم استخدامها من قبل الباحثين. ومن الجدير بالذكر أنّ المشروع الرابع لنظام الحكم الذي أجري مؤخراً «نظام الحكم الرابع» يدار من قبل مركز السلام المنهجي، الذي يديره مونتني مارشال<sup>٥٧</sup>. ويهدف مشروع نظام الحكم الرابع الذي استند إلى مشاريع سابقة؛ لإجراء قياس موضوعي لنسبة الديمقراطية والاستعداد للدول ذات السيادة، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ نسمة، وقد تم نشر آخر مجموعة من التقارير الدولية في عام ٢٠١٠، في حين لا يزال تحديث وتنقيح مؤشر الديمقراطية يتم بشكل سنوي، لإجراء المزيد من البحوث. منذ أول سلسلة من البيانات التي تم نشرها أصبح مؤشر نظام الحكم أحد أهم مصادر الأكاديميين للرجوع إليها ليتم استخدامها، لتعقب تغيير النظام وآثاره، وبعد كل ما قيل عن هذا المؤشر فلا يزال مؤشر نظام الحكم غائباً بشكل كبير عن مقترحات النقاد في وضع العراق. وذلك لأن بيانات مؤشر نظام الحكم تقدم معلومات ايجابية تخالف ميولهم السلبية القائلة بأنّ الديمقراطية قد فشلت في العراق.

من المهم استخدام سلسلة بيانات نظام الحكم، كونها المصدر الرئيس لوضع تصور على عملية إحلال الديمقراطية في العراق ذلك لأن معايير حاسمة عند مناقشة الخصائص ذات الصلة ووجهات النظر المتعارضة. يقوم

55. Polity IV Project: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2014 Measuring democracies Center for Systematic Peace.

56. Monty G. Marshall and Keith Jaggers, Polity IV Project Dataset Users' Manual, (Center for Systematic Peace, 2014), 1.

57. Ibid, 2.



## هل فشلت عملية إحلال الديمقراطية في العراق؟

مؤشر نظام الحكم بتقييم الديمقراطية وفقاً للقدرة التنافسية للدولة في الانتخابات، والانفتاح، والمشاركة السياسية الشاملة، ومدى تحقق السلطة التنفيذية لنتائج تلك الانتخابات<sup>58</sup>، ويتم الحكم على هذه الصفات من قبل ستة عناصر قابلة للقياس<sup>59</sup>، وقد تم استخدام طرق أخرى لقياس الديمقراطية، كمؤسسة فريدوم هاوس، ولكن تعد معاييرها ذات فائدة أقل عند قياس عملية إحلال الديمقراطية. لم يكن وجود السبع معايير فقط لقياس الديمقراطية في مؤسسة فريدوم هاوس يشكل تقييداً للبحوث الأكاديمية، ولكن الاعتماد على عمليات استعراض الأقران هو ما يقيد قياس الديمقراطية لبلد منفرد<sup>60</sup>. ومن ناحية أخرى، فإن مؤشر نظام الحكم يسمح بإجراء تعديلات طفيفة طول مدة زمنية كبيرة تثبت مثالية مؤشر نظام الحكم في قياس عملية إحلال الديمقراطية في العراق، وعلاوة على ذلك فإن خصائص الديمقراطية في تراجع، نسبة مؤشر نظام الحكم يتماشى وتلك التي استخدمها ديفيس في تقريره عن الديمقراطية في العراق<sup>61</sup>.

إن الخصائص التي استخدمها ديفيس هي «انتخابات حرة ونزيهة، ودورية والمشاركة السياسية غير المقيدة، والحكم الخاضع للمساءلة والشفافية في عملية صنع القرار، وحماية حقوق الأقليات»، ستكون هذه السمات مهمة حين يتم استخدامها عند تطبيق نظرية السلام الديمقراطي ونظرية توازن القوى في وقت لاحق في هذه الرسالة، حينما يتم الجمع بين هذه التدابير، فبالنظر إلى ما كاننا إجراء تقييم شامل للديمقراطية في العراق.

### ٣٠٢ مؤشرات نظام الحكم وجمهورية الخوف في عهد صدام حسين:

تقوم مؤشرات نظام الحكم بتصنيف الدول ضمن مقياس من ١٠ إلى ١٠٠، يمثل المقياس (١٠) - وهو أعلى تصنيف - وجود ديمقراطية كاملة في البلد، بينما يدل المقياس (١٠٠) على أن الحكومة استبدادية بنحو كامل<sup>62</sup>. تحت حكم نظام البعث تراجع العراق تدريجياً بالنسبة لمقياس مؤشر نظام الحكم الديمقراطي إذ وصل إلى أدنى مستوى له في تاريخه الحديث، حين تولى صدام حسين رئاسة جمهورية العراق في عام ١٩٧٩<sup>63</sup>، وفي المدة من ١٩٧٩ إلى عام ٢٠٠٣ كان موقع العراق ثابتاً على مقياس ٩- في الرسم البياني الخاص بمؤشر نظام الحكم<sup>64</sup>. طوال مدة حكم صدام حسين، لم تجر انتخابات رئاسية سوى مرتين فقط، إحداها في عام ١٩٩٥ والأخرى في عام ٢٠٠٢. وفي كلتا المرتين كان يطرح السؤال نفسه وهو: «هل توافق على الرئيس صدام حسين كونه رئيس جمهورية العراق؟»<sup>65</sup>، أعطى للمواطنين خياراً؛ «نعم» أو «لا»<sup>66</sup>. وفي عام ١٩٩٥، كان التصويت على «نعم» قد بلغ ٩٩,٩٦٪، وأقل من ألف صوت من العراقيين من أصل ثمانية ملايين قد صوتوا على «لا»

58. Ibid, 28-29.

59. Ibid, 20-29.

60. David F. J. Campbell, The Basic Concept for the Democracy Ranking of the Quality of Democracy, (Vienna: Democracy Ranking, 2008), 15-16.

61. Davis, Taking Democracy Seriously in Iraq, 4.

62. Monty G. Marshall and Keith Jagers, Polity IV Project Dataset Users' Manual, (Center for Systematic Peace, 2014), 8.

63. Dawisha, Iraq: A Political History, 216.

64. Monty G. Marshall and Keith Jagers. Polity IV Country Report 2010: Iraq. (Center for Systematic Peace, 2011).

65. Youssef M. Ibrahim, "Iraqis Go to Polls; Guess Who Will Win," The New York Times, (October 15, 1995).

66. Ibid.

<sup>٦٧</sup>. أراد صدام أن يحسن تلك النتائج في الانتخابات الرئاسية المقبلة؛ وذلك بأن يحصل على نسبة ١٠٠٪ من المؤيدين له، ومع ذلك، فلم يكن صدام المنتصر الوحيد في هذه الانتخابات، على الرغم من عدم وجود معارضين له، وعلى عكس الانتخابات السابقة، فقد حصل صدام على تصويت بنسبة ١٠٠٪<sup>٦٨</sup>، وهذا يعني أن صدام حسين قد حصل على موافقة جميع العراقيين المسجلين!

لم تكن الانتخابات الرئاسية لصدام هي المظهر الوحيد لممارسة الشعب العراقي للديمقراطية في ظل حكمه. إذ عقد حزب البعث وبانتظام انتخابات برلمانية وكان إلى جانبه حزب المستقلين فقط وكان البعث يفوز بالأغلبية دائماً والمرة الوحيدة التي شارك فيها طرف آخر هو الحزب الديمقراطي الكردستاني وحصل على ثلاثة مقاعد في البرلمان والحزب الثوري الكردستاني الذي حصل على مقعدين فقط، وكان ذلك عام ١٩٩٦<sup>٦٩</sup>، وحصل الحزب الشيوعي العراقي على مقعد واحد في البرلمان أيضاً<sup>٧٠</sup>. كان لا بد على جميع الأحزاب في البرلمان أن يكونوا مواليين لحزب البعث لكي يتم الموافقة عليهم للمشاركة في الانتخابات. كان الوضع المستقل للأحزاب المشتركة في البرلمان هي واجهة خارجية لصدام في محاولته لإضفاء الشرعية على برلمانه والجمهورية.

كشفت نتيجة مؤشر نظام الحكم في عهد صدام الصورة الكاملة للدولة بوليسية كان على العراقيين تحملها، وبالإضافة إلى الحروب والعقوبات التي اجبروا عليها بسبب الحكم القمعي لصدام.

لم تشكل الانتخابات أي تغيير في حياة العراقيين في عهد صدام. إذ أجبر العراقيون على إعادة انتخاب صدام حسين وحزب البعث. واضطروا وباستمرار إلى الاستماع إلى دعاية دولته، كما لو أنه لم يكن هناك بديل له، وذلك نظراً لعدم وجود حرية التعبير آنذاك إذ كانت هناك قنوات تلفزيونية محددة تسيطر عليها الحكومة، وكانت هذه القنوات هي الصدر الوحيد للأخبار<sup>٧١</sup>. أما أطباق الأقمار الصناعية فكانت غير قانونية في العراق لأنها تبث قنوات خارج سيطرة الدولة عوقب العراقيون بعنف، كما كان الحال بالنسبة لجميع الحالات الأخرى، ولا سيما الذين استخدموا طبق الأقمار الصناعية.

إن وزارة الإعلام التي يديرها عدي الابن الأكبر لصدام تسيطر على كل وسائل الإعلام المطبوعة، ونتيجة لذلك، كان على جميع الصحفيين أن يكونوا أعضاء في حزب البعث؛ لكي يصبحوا صحفيين ناشطين. حصل الصحفيون الموالون للدولة على علاوات وسيارات وأراضٍ، بينما تمت معاقبة الصحفيين الذين كتبوا مقالات نقدية من طريق الاعتقالات، والتعذيب، والإعدام. فضلاً عن فرض قيود على حرية التعبير عن الرأي، من خلال وسائل الإعلام والانتخابات، فقد تم منع العراقيين من أي شكل من أشكال المظاهرات، وكان التجمع الوحيد المسموح به ذلك الذي يعقده حزب البعث الذي يدعم صدام .

تشرين الأول 16 2002 BBC News، "حصل صدام على تصويت بنسبة 100٪".

68. Ibid.

69. Ibid.

70. البرلمان العراقي 1996. الإتحاد البرلماني الدولي

71. Ibid.

تعرض جميع العراقيين للاضطهاد تحت حكم الدولة البولييسية في عهد صدام، وفرض حزب البعث قوانين عليهم بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو طوائفهم الدينية، كان على العراقيين أن يكونوا بعثيين أو أن يصوتوا لصالح حزب البعث، وقام حزب البعث بفرض أيديولوجية القومية العربية على جميع العراقيين التي همشت العديد من الأقليات العرقية المختلفة في العراق، وأكبر تلك الأقليات هم الأكراد والتركمان والآشوريون. وهناك العديد من الأقليات الأخرى التي كانت مهمشة في العراق بما فيهم الأيزيديون ومجموعة الشبك، تتحدث هذه المجموعات لغة مختلفة عن اللغة العربية، بما فيها الكردية والتركية أو السريانية، وعلى الرغم من أن العربية هي اللغة الأكثر انتشاراً في العراق، فقد اقتصرت هذه الأقليات العرقية على أن يتلقوا تعليمهم باللغة العربية في مدارسهم، وأن تستخدم اللغة العربية في الدوائر المحلية، لم تكن هذه الأقليات العرقية على أن يتلقوا تعليمهم باللغة العربية في العراق من قبل البعثيين، إذ تم تهميش أكبر طائفة مسلمة هناك وهم الشيعة العرب الذين يشكلون نحو ٦٠٪ من السكان، كانت غالبية الدول العربية هي من الطائفة السنية، ولتجنب العراقيون الشيعة التعرض للاضطهاد، قاموا بالتصويت على الحصول على الهوية العراقية التي روج لها الجنرال عبد الكريم قاسم، الأب المؤسس لجمهورية العراق في عام ١٩٥٨، في مقابل الهوية القومية العربية كجزء مع الدول العربية تحت حكم البعثيين<sup>٧٢</sup>.

كان العراقيون الشيعة ضحايااً للتوصيف الطائفي الذي عمل به صدام بسبب انتمائهم الطائفي<sup>٧٣</sup>، ولزيادة تخوف صدام السياسي من الشيعة، فقد تزامن صعوده إلى السلطة مع الثورة الإسلامية في إيران المجاورة، وكان الإيرانيون من عروق فارسية وكانوا منافسين للعراق وفقاً للتاريخ، وهم من المذهب الشيعي مثل غالبية العرب في العراق، كان صدام يخشى من دعم العراقيين الشيعة للإيرانيين بشكل أكبر؛ بسبب إيمانهم، وليس حزبه والعالم العربي، ولذلك؛ فقد تم ترحيل العرب والشيعة ذوي النسب التاريخي الذي يعود إلى إيران، أو ذوي الانتماء السياسي المغاير لحزب البعث بموجات إلى إيران في عام ١٩٨٠، حيث كانت بداية الحرب العراقية - الإيرانية.

تعرض الشيعة إلى الاضطهاد وعمليات الإبادة الجماعية كالأكراد، وبينما اقتصر الأمر على منع الأقليات من التحدث بلغتهم الأم، فقد تم منع الشيعة من ممارسة شعائرهم الدينية بشكل علني، وقد كتب الدكتور عباس كاظم تقريراً شاملاً عن الحصار البعثي ضد حوزة الشيعة<sup>٧٤</sup>، وعلى الرغم من تجنب الحوزة في الخوض في العملية السياسية، إلا أن البعثيين كانوا يخشون من حدوث انتفاضة شيعية من خلال رجال الدين في الحوزة العلمية<sup>٧٥</sup>. كانت مشاركة الشيعة والأقليات الأخرى محدودة دائماً في المشاركة السياسية في تاريخ العراق الحديث، ولكن كانت القيود الدينية والاجتماعية على رأس الحدود السياسية بعد عام ١٩٧٩.

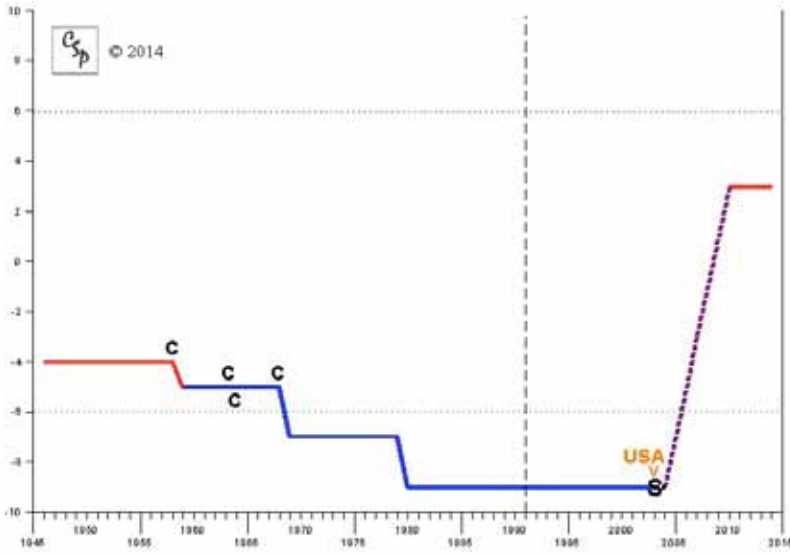
72. Sherry Ricchiardi, *Iraq's News Media After Saddam: Liberation, Repression, and Future Prospects*, (Washington, D.C.: Center for International Media Assistance, 2011).

73. Dawisha, *Iraq: A Political History*, 199.

74. *Ibid*, 222.

75. Abbas Kadhim, *The Hawza Under Siege: A Study in the Ba'th Party Archive*, (Boston: Boston University, 2013).

### ٣.٣ الطريق إلى الديمقراطية



توجه مؤشر نظام الحكم - العراق<sup>٧٦</sup>

أدى سقوط نظام صدام حسين في ٩ أبريل ٢٠٠٣ إلى نهاية نظام البعث في العراق<sup>٧٧</sup>، وكان مصير العراقيين تحت سيطرة أمريكا الذين قاموا بصنع قرارات سريعة.

كان الإجماع بين زعماء الأحزاب السياسية العراقية و الأمريكيين هو البدء بتكوين جمهورية برلمانية، تماثل الدولة الفرنسية، بوجود رئيس للجمهورية ورئيس للوزراء، وكانت الفكرة وراء هذا القرار بأن يكون هناك توازن بين السلطات، والحد من إمكانية عودة الحكم الاستبدادي، تم تعيين غازي الياور رئيساً للجمهورية، وعيّن أياد علاوي رئيساً للوزراء في عام ٢٠٠٤<sup>٧٨</sup>. وكان الأمريكيون يريدون كتابة دستور للعراقيين الذين ستكون بإمكانهم في وقت لاحق الفرصة للتصويت عليه من خلال اجراء استفتاء، ولكن آية الله السيستاني لم يوافق على هذه الفكرة. على الرغم من حقيقة أن الإمبريالية البريطانية قد انتهت قبل ما يقرب القرن إلا أن هذه التجربة لا تزال

76. Ibid.

77. Polity IV Project: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2014 Measuring democracies – Iraq Graph, Center for Systematic Peace.

78. Dawisha, Iraq: A Political History, 243

## هل فشلت عملية إحلال الديمقراطية في العراق؟

حية في أذهان العراقيين، اقترح آية الله السيستاني نسخة الديمقراطية الخاصة به، التي تضمنت إجراء انتخابات وطنية، حيث يصوت العراقيون لمجموعة من الممثلين الذين سيكتبون الدستور في غضون عام، يعقبه إجراء استفتاء لمعرفة ما إذا كان العراقيون يصادقون على الدستور. وكانت الانتخابات الأولى الحرة والنزيهة التي عقدت في العراق في كانون الثاني عام ٢٠٠٥ تشكل النقطة التي بدأ فيها العراق بالتوجه بعيداً عن الحكم الاستبدادي.

عندما ازداد العنف بعد الانتخابات الأولى، ازدادت معه التوترات السياسية التي أدت إلى تمديد مدة كتابة الدستور الذي كان المتفق أن يقدم بعد عام، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت حول المهلة الممنوحة واللغة الغامضة في مختلف مواد الدستور، كانت هناك مسودة كاملة قدمت إلى المواطنين للتصويت عليه في تشرين الأول ٢٠٠٥.

تضمنت النسخة النهائية من الدستور ١٤٤ مادة نصت على الاعتراف بالعراق كدولة ذات سيادة وديمقراطية وفيدرالية<sup>٧٩</sup>. ويبدأ الدستور بالاعتراف بالحقوق والحريات الأساسية لجميع الشعب العراقي، وأن تعتمد اللغة الكردية كلغة رسمية وطنية إلى جانب اللغة العربية، وأن التركمان والسريان لهم الحق في إدارة المؤسسات المحلية في مجتمعاتهم<sup>٨٠</sup>، إضافة إلى الاعتراف بأن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، وأن جميع الأديان الأخرى التي تعتنقها الأقليات مثل المسيحية والأيزيدية والمندائية معترف بها، ومحمية ضمن إطار الدستور<sup>٨١</sup>.

كان الدستور واضحاً فيما يخص ضمان حقوق جميع العراقيين سيما الأقليات على الرغم من وجود انتقادات في بعض المواد لغموضها. وكانت حقوق المرأة واضحة أيضاً وحصتها في تشكيل الحكومة بنسبة ٢٥٪ في البرلمان<sup>٨٢</sup>، فمن الخصائص الأساسية لأية ديمقراطية هي حماية الأقليات، وهو أمر ضروري في بلد مثل العراق، الذي لديه تنوع سكاني كبير.

تم إجراء الاستفتاء، وعلى عكس الانتخابات الأولى، لم يقاطعها العرب السنة، فمن الناحية السياسية، تلقوا ضربة نتيجة سقوط النظام السابق، ولم يسدوا لأنفسهم أي معروف حين قاطعوا الانتخابات الأولى، ولعدم وجود يذكر لأي ممثل لهم، فقد كان هناك غضب من الطائفة السنية بشأن غيابهم خلال كتابة الدستور، وعلى الرغم من عدم انتخاب الكثير من السياسيين من الطائفة السنية، فقد ساهم في كتابة الدستور أشخاص من كبار الشخصيات السنية. وتطلب الاستفتاء ليمت إقراره بأن تصوت أغلبية المحافظات «بنعم» أو بأن لا يزيد عدد المحافظات التي تصوت بـ «لا» عن اثنتين. صوتت المحافظات السنية العربية الثلاث في العراق بـ «لا»، ولكن كانت اثنتان فقط من تلك المحافظات قد صوتت بأغلبية الثلثين بـ «لا». أما بقية المحافظات التي تتألف معظمها من الشيعة والاكرد فصوتوا لصالح الدستور، الذي تمت المصادقة عليه بشكل رسمي<sup>٨٣</sup>، وبعد شهرين، في كانون الأول من عام ٢٠٠٥، أجريت انتخابات وطنية أخرى حيث يتم انتخاب أعضاء البرلمان لمدة أربع سنوات كما هو مبين في الدستور العراقي الذي اعتمد حديثاً، وكان معدل الإقبال على تلك الانتخابات التي لم يقاطعها أي

Ibid, 248.79

80. جمهورية العراق - دستور العراق

81. دستور العراق المادة 4

82. دستور العراق المادة (2) - القسم الثاني

83. دستور العراق المادة (49) - القسم الرابع

مجموعة من مكونات العراق أكثر من ٧٧٪.<sup>٨٤</sup>

حالما ذهب العراقيون مرة أخرى إلى صناديق الاقتراع لانتخاب أعضاء البرلمان على مدة أربع سنوات، فإن درجة العراق في مؤشر نظام الحكم قد ارتفع ليصل إلى (٦-) للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٨ وهي السنة التي تولى فيها حزب البعث الحكم. إن ارتفاع درجة العراق فوق (٦-) تشير إلى أن البلد لم يعد تحت السلطة الاستبدادية.<sup>٨٥</sup>

إن الحكومة التي امتدت لمدة أربع سنوات نقلت العراق من حكم استبدادي مغلوق إلى حكم استبدادي مفتوح، وإن هذا الارتفاع المستمر في مؤشر نظام الحكم قد تزامن مع اندلاع الحرب الأهلية بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، إذ لم يكن العرب السنة راضين عن فقدان السلطة المطلقة على الدولة، ولكن هذا لم يوقف تطور الديمقراطية، مع اعتماد الدستور الذي يحمي جميع الفئات العراقية، بما في ذلك العرب السنة. وتزامنت نهاية الحرب الأهلية مع أول انتخابات لمجلس المحافظات في العام ٢٠٠٩، التي شهدت إقبالا واسعا من الناخبين العراقيين، حيث كانت نسبة المشاركة ٥١٪<sup>٨٦</sup>، وكانت هذه أول فرصة لانتقال السلطة بين الحكومات التي جرت على مستوى مجالس المحافظات، فكان ذلك هو المكان الذي سيبدأ فيه العراق برؤية دستوره، وسؤرية والديمقراطية حديثة الولادة التي تحت التجربة.

نجح العراق في انتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠٠٩ في عدة محافظات، مثل: بغداد، والبصرة اللتين شهدتا تحولات سلمية للحكومات من حزب سياسي إلى آخر.

جلبت نهاية الحرب الأهلية الاستقرار إلى أجزاء كثيرة من الدولة، ولكن كان العراقيون مصرين على اجراء الانتخابات وإعادة بناء مؤسسات العراق. حاول الكثيرون اللجوء الى أعمال العنف خلال الحرب الأهلية لإثبات وجهة نظرهم بأن الديمقراطية ليست مناسبة لهذا البلد، ولكن إقبال الناخبين للانتخابات أثبت خلاف ذلك، ولم يؤثر العنف على جميع أجزاء الدولة إذ إن العديد من المحافظات الجنوبية والشمالية تجنبت الخوض في الصراع. وعلى الرغم من أن معظم أعمال العنف قد وقعت في المنطقة الغربية ذات الأغلبية السنية في العراق؛ فقد أقيمت انتخابات في المحافظات ذات الأغلبية السنية مثل الأنبار وصلاح الدين .

جرت الانتخابات الاتحادية التالية في عام ٢٠١٠، وكان انتقال السلطة أكثر صعوبة بين الحكومات من انتخابات مجالس المحافظات، وقد فاز نوري المالكي برئاسة الوزراء في عام ٢٠١٠ في ولاية ثانية بمعظم الاصوات الفردية في البلاد، ولكن حزبه حصل على مقعدين أقل من الحزب المنافس برئاسة إياد علاوي الذي عينته أمريكا رئيسا للوزراء للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٠٥) وفاز حزبه في انتخابات ٢٠١٠ ب ٩١ مقعدا مقابل حزب المالكي الذي حصل على ٨٩ مقعداً<sup>٨٧</sup>، وعلى الرغم من الضجة التي حصلت لإعادة فرز الأصوات من قبل المالكي، فإن الأرقام بقيت كما هي، ومرت عشرة أشهر قبل تشكيل حكومة جديدة، ومع أن من أن علاوي كان قد

.Dawisha, Iraq: A Political History, 251-252.84

85. Ibid, 258.

86. Marshall and Jagers, Polity IV Country Report 2010: Iraq.

87. Ahmed Ali, Iraq's Provincial Elections and Their National Implications, (Washington, D.C.: Institute for the Study of War, 2013), 9.

## هل فشلت عملية إحلال الديمقراطية في العراق؟

فاز بأكبر عدد من المقاعد، فإن الدستور يتطلب للرئيس المنتخب تشكيل تحالف أكبر في مدة ٣٠ يوماً لتشكيل الحكومة<sup>٨٨</sup>، كان المالكي قادراً على تشكيل تحالف أكبر، ومنح له الحق في تشكيل مجلس الوزراء الذي كان يخضع للتصويت في البرلمان ويلزم الحصول على موافقة ثلثي أعضاء البرلمان، في حين أن الدستور كان واضحاً في تحديد الشخص الذي يحق له تشكيل الحكومة، ودعوة المالكي إلى إعادة فرز الأصوات والمدة التي أخذها لتشكيل حكومته ستكون بداية لتشكيل حكومة ائتلافية مضطربة.

بدأ المالكي مدته الثانية في الحكم على أساس خاطئ، ولن يتمكن من استعادة توازنه ففي العامين السابقين، اللذين كانا يعدهما الكثيرون أفضل عامين في تاريخ العراق منذ حكم البعث العراقي، سيصبح طي النسيان عند امتداد الحرب الأهلية في سوريا ودخول مقاتلي تنظيم داعش إلى العراق، وسيطرتهم على العديد من المدن العراقية السنية، مما أدى إلى سقوط الفلوجة و الموصل ثاني أكبر مدينة في العراق في ١٠ حزيران ٢٠١٤<sup>٨٩</sup>، ومرة أخرى ادعى العديد من النقاد الذي عارضوا الحرب إن هذا دليل على فشل الديمقراطية في العراق، مدعين أن ثاني أكبر مدينة في البلاد لم تكن لتسقط بأيدي تنظيم داعش لو كانت عملية إحلال الديمقراطية في العراق مستقرة، ويرى الباحث أن ذلك صحيحاً إذ إنَّ الموصل لم تكن لتسقط تحت أيدي تنظيم داعش لولا أن غالبية قادة التنظيم كانوا من قادة حزب البعث السابق الذين تعاونوا مع المنظمة الإرهابية في محاولة أخرى لاستعادة السيطرة على بغداد، وعلى الرغم من الخلافات السياسية وأزمة تنظيم داعش التي بدأت في نهاية عام ٢٠١٣، لم تنخفض درجة العراق وفقاً لمؤشر نظام الحكم التي تم تسجيلها حتى عام ٢٠١٤.

إن تواجد تنظيم داعش في سوريا، لم يمنع العراق على الحفاظ على جدول الزماني لإجراء انتخابات منتظمة لمجلس المحافظات عام ٢٠١٣، ومرة أخرى في نيسان عام ٢٠١٤ بالتزامن مع الانتخابات الاتحادية، فقد انتقلت السلطة إلى الحكومة الجديدة عبر العديد من المحافظات العراقية، ولم يمنع سقوط الفلوجة تحت أيدي مسلحي تنظيم داعش في كانون الثاني عام ٢٠١٤ من إجراء انتخابات اتحادية في نيسان وتم تحديد مراكز اقتراع مؤقتة للعراقيين النازحين في جميع أنحاء البلاد، ولم تسقط الموصل إلا بعد أن تم تأكيد نتائج الانتخابات من قبل لجنة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في حزيران عام ٢٠١٤. وحتى مع سقوط الموصل وسيطرة داعش، فإن تشكيل الحكومة الجديدة في بغداد حافظت على مسارها، ليتم استبدال رئيس الوزراء نوري المالكي بأحد زملائه في الحزب، حيدر العبادي، بعد فوز ائتلاف المالكي بأكبر عدد من المقاعد في الانتخابات، ولكن ليس بما فيه الكفاية لتكوين الأغلبية، فقد اتفق أعضاء في البرلمان من كتل أخرى لتشكيل تحالف مع حزب المالكي الذي بدوره سيتمكن من أن يكون رئيساً للتحالف الجديد الذي سيشكل الحكومة الجديدة، مقابل انتقال منصب رئاسة الوزراء للعبادي، فكانت النتيجة تولي العبادي مهام رئاسة الوزراء وتشكل الحكومة الجديدة وبهذا أصبح رئيس الوزراء الرابع منذ سقوط نظام صدام حسين.

أثارت التعليقات السياسية في العراق مخاوف حول نية رئيس الوزراء نوري المالكي بالترشح لولاية ثالثة ولا سيما بعد الغز الذي أدى إلى تسلم ولايته الثانية، فكانت هناك مخاوف تدور في أوساط المحللين العراقيين بأن

88.Dawisha, Iraq: A Political History, 359.

89. دستور العراق المادة (76) - القسم الأول.

دكتاتوراً آخر سيظهر في العراق ولاسيما أن الدستور لا يحمل حداً لعدد الولايات على منصب رئاسة الوزراء إلا أن القلق قد زال من العديد من المحللين الغربيين عندما تنحى المالكي جانباً من محاولته لتشكيل حكومة أخرى لولاية ثالثة.

على الرغم من أن الموقع الجغرافي للعراق يشكل خطراً، فضلاً عن ضعف البلاد بشكل كبير بعد الحرب في عام ٢٠٠٣، فإن العوامل التي سمحت له أن يكون عرضة للهجمات الخارجية لا يعني بالضرورة أن هدفه المتمثل في تحقيق الحكم الديمقراطي لا يمكن تحقيقه، فتصاعد العنف في عام ٢٠٠٥ وفي عام ٢٠١٣، لم يؤثر أبداً على أداء العراق في بيانات مؤشر نظام الحكم، وطبقاً لمؤشرات للديمقراطية الأخرى مثل المؤشر الاقتصادي (Economist) فإن مستوى العراق بالنسبة للديمقراطية في ارتفاع مستمر، ففي عام ٢٠١٢ كان تصنيف العراق ١١٣ وفي عام ٢٠١٤ تحسن مستواه بدرجتين ليصل إلى ١١١<sup>٩١</sup>، ولم تؤخذ هذه التصنيفات في الحسبان تشكل الحكومة الجديدة برئاسة حيدر العبادي.

لاستيعاب استقرار الديمقراطية في العراق بدون اللجوء إلى مؤشرات تقييم الديمقراطية كمؤشر نظام الحكم، فقد قال دوغلاس أوليفينت أنه ومع سقوط الموصل تحت أيدي تنظيم داعش الإرهابي فإن العاصمة بغداد -وهي موطن لحوالي ربع سكان العراق- محمية بشكل كبير وأن سقوطها تحت أيدي تنظيم داعش هو غير مرجح<sup>٩١</sup>. إذ إن هناك حكومة جديدة بطور تشكيلها ووضع العراق بعيد جداً من أن يصبح كأوضاع سوريا. ويدعي أوليفينت بأن فكرة انفصال الأكراد غير مرجحة وإتهم سيستمرون في الاشتراك في الحكومة العراقية، إما من وجهة النظر الاقتصادية، فليس هناك خطر على إنتاج النفط، إذ أن غالبية النفط العراقي يتم إنتاجه في جنوب العراق وهو مكان أكثر أماناً من العاصمة<sup>٩٢</sup> وبينما تجددت أعمال العنف بسبب تنظيم داعش فقد استمرت الديمقراطية، وفي الواقع فإن هذا العنف شكل ضغطاً أكبر على السياسيين العراقيين لتشكيل حكومة جديدة في عام ٢٠١٤.

#### الفصل ٤ - تقييم عملية إحلال الديمقراطية في العراق:

يقدم الفصل الرابع الحجج الرئيسة للرسالة، من خلال بيان معايير نظام الحكم لقياس الديمقراطية، ويتناول القسم الأول تقييماً للديمقراطية في العراق على وفق ثلاث خصائص تشكل تعريفاً للديمقراطية، ووفقاً لنظام الحكم وبعد أن يتم مناقشة تلك الخصائص بشكل مفصل، سوف نلجأ لنظرية توازن القوى لتفسير العنف؛ الذي ظهر بعد الغزو في عام ٢٠٠٣، ومدى تأثير ذلك على عملية إحلال الديمقراطية في العراق. أما القسم الأخير فيقدم دراسة لخصائص الدول الديمقراطية التي وضحت في نظرية السلام الديمقراطي ومقارنتها مع خصائص العراق.

#### ٤.١ معايير نظام الحكم لتحديد الديمقراطية

إن إجراء انتخابات لا تجعل الدولة ديمقراطية، وإنما هو أحد المحاور الرئيسة في الديمقراطية وفي عملية

90. Karl Vick, "Iraq's Second Largest City Falls to Extremists," Time Magazine, (June 10, 2014).

91. The Economist Intelligence Unit. Democracy Index 2014: Democracy and its discontents.

92. Douglas A. Ollivant, "Why Iraq Is More Stable Than You Think," Politico Magazine, (July 9, 2014).



## هل فشلت عملية إحلال الديمقراطية في العراق؟

تشكيل الدولة. انتقل العراق من دولة بوليسية يحكمها حزب واحد، إلى دولة تحكمها أحزاب متعددة، دولة اتحادية عقدت انتخابات حرة ومستمرة، وللأحزاب فيها حرية في أن يتم انتخاب مرشحيها في أي محافظة من البلاد.

على الرغم من الانتقادات التي صدرت في تقرير مؤشر نظام الحكم لعام ٢٠١٠؛ لوجود مشاركات سياسية محظورة، كانت هناك أحزاب عربية تعمل في المحافظات الكردية، وأحزاب كردية تعمل في المحافظات العربية، وفي الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٥ ظهرت الانقسامات الطائفية بشكل واضح، حين شكلت الأحزاب السياسية الشيعية تحالفاً خاصاً بهم كما، شكلت الأحزاب الكردية التحالف الكردستاني، اللذين سيطرا على أول انتخاب اتحادي، وفي عام ٢٠١٠ شكلت الأحزاب السياسية الرئيسة تحالفات مع الأحزاب الصغيرة والمرشحين المستقلين، على أساس الهوية الوطنية العراقية، وعلى خلفيات سياسية مشتركة، وهو ما يمثل تحولاً من الانقسام العرقي والطائفي<sup>٩٣</sup>، والأمر الذي شجع هذا التغيير هو نظام الانتخابات، الذي تحول من نظام دائرة انتخابية واحدة كما في عام ٢٠٠٥، إلى ١٨ دائرة انتخابية على أساس المحافظات، وفي عام ٢٠١٤ قامت الأحزاب الكردية بالعمل بشكل منفصل هذه المرة، كما فعلت الأحزاب الشيعية عندما بدأت عملها عام ٢٠١٠.

لا تزال السياسة العراقية تصنف وفقاً لأسس عرقية وطائفية، ولكن ومع كل انتخابات تجرى، حصل تغيير في الأحزاب السياسية؛ للابتعاد عن هذه الانقسامات، ولا يفرض الدستور العراقي التقسيم العرقي والطائفي رغم ما تمت ممارسته على مدى العقد الماضي، وهذا يسمح للحكومات المستقبلية بأن تترك الماضي فيما يخص تشكيل الحكومات على أسس الحصص العرقية والطائفية.

أظهر رئيس الوزراء العراقي العبادي نوايا لعقد الإصلاحات حول الممارسات العرقية والطائفية من طريق اختيار حكومته بشكل مختلف عما قام به الرؤوساء السابقون، وكانت أولى إصلاحاته تقليص حكومته المتكونة من ثلاثة وثلاثين عضواً لاثنتين وعشرين عضواً؛ وذلك عن طريق إلغاء منصب نواب رئيس الوزراء ونواب رئيس الجمهورية، وإلغاء أربع وزارات، ودمج ثمان وزارات بغض النظر عن العرق أو الطائفة التي ينتمي إليها الوزير<sup>٩٤</sup>، ويعد هذا أمراً ضرورياً لكي يمضي العراق قدماً، كما كتب خبير العلوم السياسية بنيامين رايلي بأن إحدى أكبر المخاوف هي الانتخابات التي تجرى فيما بعد<sup>٩٥</sup>، وهذا شيء واصل العراق الابتعاد عنه والمضي قدماً، مع وجود جهود للمصالحة الوطنية من جميع الأحزاب السياسية، ويقودنا هذا إلى المعيار الثاني لمؤشر نظام الحكم لمشاركة الشعب في الحياة السياسية، وهو الأمر الذي قام به العراق بشكل جيد إلى حد كبير منذ توقف العرب السنة عن مقاطعة العملية السياسية الجديدة .

93. Ibid.

94. Rod Nordland, "The Iraqi Voter Rewrites the Rulebook," The New York Times, (April 3, 2010).

95. Prime Minister's Office (August 16, 2015) Baghdad: Prime Minister Orders Decrease in the Council of Ministers Members.

بعد سقوط نظام صدام حسين، ازداد عدد القنوات التي تذيع الأنباء من عدمها إلى ٢٠٠ قناة تقريباً<sup>٩٦</sup>، ولم تعد أطباق الأقمار الصناعية محظورة، ومع تنامي استخدام الإنترنت في جميع أنحاء العراق فإن دخول وسائل الإعلام الاجتماعي أصبح سهلاً، وخلافاً للدول المجاورة، بما في ذلك تركيا، الدولة الديمقراطية، لا يفرض العراق أي حظر على مواطنيها في استعمال وسائل الاعلام الاجتماعية، ونتيجة لذلك، تم منح المواطنين و السياسيين حقوقاً من الدولة بجرية الانتقاد، وبينما يتم كتابة التقارير عن حرية التعبير في العراق، فقد ظهرت انتقادات على عدد وفيات الصحفيين منذ عام ٢٠٠٣ من قبل الخارجيين عن القانون، والأحزاب السياسية، وقد تراجعت هذه الظاهرة مع مرور الوقت على مدى السنوات الثلاث عشر الماضية، وعدم تسامح الدولة مع المجرمين، وكانت القفزة من انعدام وجود أية وسائل إعلام حرة إلى حرية استخدامها ووفرتها أمراً صعباً على الدولة العراقية الضعيفة بأن تحاول ضمان سلامة الصحفيين، ومع ذلك، فإن حرية التعبير هي حق من حقوق جميع العراقيين<sup>٩٧</sup>، وهذا يعني أن الطريقة الوحيدة لضمان سلامة الصحفيين في المستقبل هو تعزيز قوات الأمن في البلد. إن تأكيد الدستور على قدسية حرية التعبير والسماح لوسائل الإعلام بالعمل في العراق، هما علامتان على تحسن العراق من طغيان صدام، وكلاهما أصبحتا ممكنتين بسبب عملية الديمقراطية في العراق.

وتعد الخاصية الثالثة والأخيرة لمؤشر نظام الحكم هو مدى الرقابة على السلطة التنفيذية، وهي الخاصية التي حصل فيها العراق على أدنى درجة له في التقرير الأخير لمؤشر نظام الحكم<sup>٩٨</sup>، ومع ذلك، فإن لدى العراق الضوابط الضرورية لمراقبة وضع الحكومة؛ وذلك بوجود قضاء مستقل وحكومة تشريعية فضلاً عن وجود سلطات الطوارئ التي يتحكم فيها الرئيس، وذلك للتأكد من عدم وجود أي جهة تخالف الدستور، لا يصوت البرلمان العراقي على مجلس الوزراء في بداية مدة ولاية رئيس الوزراء فقط بل لديهم الحق بالتصويت على حجب الثقة عن رئيس الوزراء طوال مدة حكمه<sup>٩٩</sup>، ومن المهم أن نلاحظ أنه بعد أن صدر تقرير مؤشر نظام الحكم في عام ٢٠١٠ حول العراق بأنه في فترة حكم العبادي أصبحت السلطة التنفيذية معرضة بشكل أكبر للمساءلة<sup>١٠٠</sup> ومن الجدير بالذكر، أن رئيس الوزراء حيدر العبادي ووزراءه قد حضروا العديد من الاجتماعات البرلمانية؛ ليمت استجوابهم من قبل أعضاء البرلمان بشكل أكثر من الرؤساء السابقين<sup>١٠١</sup>، وكان عمل السلطة التنفيذية في الحكومة بعد انتقال الحكم من المالكي إلى العبادي ضعيفاً.

وعلى الرغم من الضوابط المفروضة على السلطة التنفيذية، فقد تم تحميل المسؤولية لرؤساء الحكومات السابقة علاوي والجعفري والمالكي، عن وقتهم في الحكم، فلم يستطع العراق أن ينتخب رئيساً للوزراء بشكل مباشر من خلال التصويت في الانتخابات، إذ اضطر جميع رؤساء الوزراء السابقون على التنحي للسماح للرئيس الجديد الذي يقود كتلة أكبر لتولي هذا المنصب، ولم يتعرض رؤساء الوزراء للمساءلة خلال فترة حكمهم فقط، بل تعرض رؤساء البرلمانات للمساءلة كذلك.

96. Benjamin Reilly, "Post-Conflict Elections: Constraints and Dangers," International Peacekeeping, (Vol. 9, No. 2, 2002).

.Ricchiardi, Iraq's News Media After Saddam: Liberation, Repression, and Future Prospects, 4 97

98. دستور العراق المادة 38

.Marshall and Jagers, Polity IV Country Report 2010: Iraq 99

100. دستور العراق المادة (61)- القسم (8).

101. "مطالبة برلمانية لحظر وزير الدفاع من السفر ليمت استجوابه" - أخبار الشفق (26 نيسان 2015).

## هل فشلت عملية إحلال الديمقراطية في العراق؟

إن قدرة العراق على الانتقال من حكومات متعددة مع حكومات مختلفة مكونة من رؤساء الجمهورية ورؤساء البرلمانات ورؤساء الوزراء هو دليل على استقرار الديمقراطية في العراق، فقد صمد العراق ليس فقط من خلال إجراء الانتخابات بل أيضاً من خلال تحمل تبعات تغيير الرؤساء، والمحافظين، والحكومة الفدرالية والسلطات التشريعية والتنفيذية، وكان هناك صراعٌ في بعض الأحيان، ولكن كلٌّ من أياد علاوي، وإبراهيم الجعفري، ونوري المالكي الذين تولوا منصب رئاسة الوزراء قد احترمو القواعد التي يحددها الدستور وقبلوا الهزيمة من خلال المناورات السياسية مع القادة الآخرين في تشكيل كتل أكبر للوصول إلى رئاسة الوزراء.

لقد نجح العراق من التحديات السياسية خلال فترة عملية إحلال الديمقراطية الوليدة على العراق من طريق إعلاء الدستور. إذ كانت هناك حالات قامت فيها بعض الجماعات السياسية بمخالفة مواد في الدستور، ولكن عملت السلطتان التنفيذية والتشريعية على محاسبتهم من خلال الوسائل المذكورة في الدستور.

لم يكفل الدستور التغيرات السلمية بين الحكومات فقط، ولكنه كفل أيضاً حقوق الأقليات مثل التركمان والأيزيديين والآشوريين وغيرهم، كانت هذه الأقليات في خطر كبير من قبل الإرهابيين كتنظيم داعش وجماعات أخرى خارجة عن القانون والدولة بحاجة إلى تحسين قدرتها على ضمان سلامتهم. تعترف الدولة العراقية بجميع الأقليات في العراق من دون تفضيل أحد على آخر ولم يكن هناك أي محاولة للإبادة الجماعية من قبل الدولة نفسها لغرض القضاء على مجموعة معينة، كما فعل صدام حسين سابقاً، ولم تقم الدولة العراقية بشن حملات تطهير عرقية أو (التعريب) لتغيير التركيبة السكانية في مناطق معينة من البلاد، وهذا هو الانتقال الكامل من الأيديولوجية القومية العربية المتأصلة في نظام البعث السابق، إلى اعتراف الدستور الحالي بكل مجموعة في العراق، مع التركيز على هوية موحدة بأنهم مواطنون عراقيون، إنَّ العنف الذي استهدفت مجموعات مختلفة من العراق لا يدل على انعدام وجود قيم غير ديمقراطية في الدولة، ولكنه يدلُّ على القدرات الأمنية الرديئة نوعاً ما كما هو الحال مع ضمان سلامة الصحفيين.

### ٤٠١ نظرية توازن القوى

قبل عام ٢٠٠٣ كان العنف موجوداً في العراق، ولكن لمعرفة لم دوام العنف في شكله الحالي على الرغم من دخول الديمقراطية إلى البلاد؟، يجب علينا أن نتعرف على نظرية توازن القوى. يدعي بنيامين ميلر، الذي يجرى في مجلة الدراسات الدولية الفصلية، أنه عندما تحدث عملية إحلال الديمقراطية في حالة توازن القوى سوف تكون لها آثار على استقرار الدولة والمنطقة<sup>١٠٢</sup>، وهو التأثير الذي آمن به العديد من الغربيين، بما في ذلك إدارة بوش، حين قاموا بتغيير الهدف الرئيس للحرب عام ٢٠٠٣، وهو نشر الديمقراطية في المنطقة، سيكون العراق أول بلد من العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بطريقه إلى الديمقراطية، في حين أن هناك استقراراً قليلاً بعد حرب الشامي سنوات مع إيران وغزو الكويت، فإن العنف بعد عام ٢٠٠٣ سمح للنقاد بنشر انتقادات حول عدم الاستقرار بسبب حرب عام ٢٠٠٣. وأكمل ميلر فرضيته، قائلاً فيها: عندما تبدأ عملية إحلال الديمقراطية بوجود خلل في توازن القوى، فإنه سيؤدي إلى انعدام الاستقرار وزيادة العنف ويستخدم ميلر

102. مكتب رئيس الوزراء (2 آذار 2015) بغداد: ألقى رئيس الوزراء كلمة أمام مجلس النواب العراقي.

العراق كمشال في عملية إحلال الديمقراطية في حالة انعدام الاستقرار في توازن القوى<sup>١٠٣</sup>، وبين ميلر أن توازن القوى له خاصيتان مميزتان، وهما قوة الدولة والتوافق الوطني<sup>١٠٤</sup>، إن العراق دولة ضعيفة ولا يوجد فيها توافق وطني، وبالتالي فإن هذه العوامل فسرت وجود انعدام الاستقرار، أو في هذه الحالة قد سمحت باستمرار انعدام الاستقرار<sup>١٠٥</sup>؛ وهذا ما يفسر سبب اندلاع الحرب الأهلية في عام ٢٠٠٦، والعودة إلى العنف في عام ٢٠١٣ ضد تنظيم داعش، ويختتم ميلر كلامه بقوله: إن الديمقراطية لا تحدد العنف خلال عملية إحلال الديمقراطية بل توازن القوى داخله هو ما يحدد العنف.

ويوضح بنيامين ميلر أنه في ظل حكم صدام حسين، كان العراق دولة قوية ولكنها غير متوافقة وطنياً، ولكن في عام ٢٠٠٣ أصبح العراق دولة ضعيفة وغير متوافقة وطنياً<sup>١٠٦</sup>، وفي حالة العراق، يقول ميلر إن عملية إحلال الديمقراطية لم تحدث في حالة توازن القوى المتخلخل، بل بسبب إحاطة العراق بالعديد من الدول ذات توازن قوى متخلخلة<sup>١٠٧</sup>.

كانت الدول المحيطة بالعراق مثل المملكة العربية السعودية وسوريا حذرتين جدا من مما يجري في العراق، وكانتا تخشيان من امتداد الديمقراطية. لا تحدد نظرية توازن القوى إمكانية نجاح عملية إحلال الديمقراطية، ولكنها تبين فقط مستوى انعدام استقرار الدولة ومدى العنف التي سترافق إحلاله، ان البيئة في العراق، كانت دائماً غير متوافقة وطنياً و أن أي شكل من أشكال تغيير نظام صدام كان من شأنه إضعاف الدولة، فلا تقدم النظرية أي سبب يدفعنا للسعي إلى الديمقراطية، ولكنها تقوم بتشجيع زيادة الرعاية والجهود في حالات مثل العراق؛ من أجل أن تنجح عملية الديمقراطية، وقد أظهر غالبية سكان العراق عزمهم في إحلال الديمقراطية على الرغم من كل المضاعف التي واجهوها.

يكشف مؤشر نظام الحكم عن تطور العراق في عملية إحلال الديمقراطية ويفسر بنيامين ميلر بأن العراق لم يواجه هذا العنف، على الرغم من عملية إحلال الديمقراطية من خلال نظرية توازن القوى؛ لذلك من الممكن أن يكون هناك تقدم في الديمقراطية، بينما لا يزال البلد يواجه العنف، والسؤال بعد ذلك هو: هل سيكون هناك توافق وطني داخل التركيبة السكانية المتنوعة في العراق للحد من العنف مع نضوج ديمقراطيتها؟ كتب مايكل حنا من «مؤسسة القرن» أن المحللين الغربيين قد حكموا على التنمية في العراق بناءً على «جدولهم الزمني» وليس على الجدول الزمني للعراقيين<sup>١٠٨</sup>، يقول حنا إن العراقيين سيستغرقون وقتاً طويلاً قبل وصولهم إلى التركيبة المثالية للإصلاحات، التي من شأنها أن تساعد الدولة الاتحادية على القيام بوظيفتها، وأضاف حنا أنه بعد مرور عقد من الزمن قد بدأ كلا من الأحزاب السياسية السننية والشيوعية بتقاسم النوايا المشتركة لتكوين دولة اتحادية لا مركزية، ولقد جاءوا إلى هذا الاستنتاج من تلقاء أنفسهم بعد رؤية إيجابيات سياساتهم الماضية وسلباتها<sup>١٠٩</sup>، وليس من

103. Benjamin Miller, «Does Democratization Pacify the State? The Cases of Germany and Iraq.» (International Studies Quarterly, 56, 2012), 460.

104. Ibid, 460.

105. Ibid, 457.

106. Ibid, 463-466.

107. Ibid, 457.

108. Ibid, 460.

109. Michael W. Hanna, «The Line in the Sand: Is Sykes-Picot Coming Undone?» Journal of Middle Eastern Politics and Policy, (July 13, 2015).

## هل فشلت عملية إحلال الديمقراطية في العراق؟

قبيل المصادفة أن الجماعات السنية دعوا إلى إقامة دولة لامركزية في الوقت نفسه حينما كانت فكرة إقامة دولة لامركزية بشكل تدريجي هي إحدى الفقرات في خطة رئيس الوزراء حيدر العبادي، كتب مايكل روبين، أن جماعة السنة في العراق ستقبل في نهاية الأمر الواقع الجديد لبغداد بوجود أغلبية شيعية ديمقراطية<sup>111</sup>، فمن هنا إن زيادة الصلاحيات الإدارية المحلية مع قبول واقع حكم الأغلبية الشيعية من شأنها أن تخفف من التوترات الطائفية، وبطبيعة الحال، فإن ذلك سيوقف العنف في العراق في نهاية المطاف.

### ٤٠٣ نظرية السلام الديمقراطي:

إن الاعتقاد الشائع بأن نشر الديمقراطية والديمقراطيات الثنائية ستحقق مستويات أعلى من السلام والأمن هو السمة الأساسية في نظرية السلام الديمقراطي (DPT)، وتستند هذه النظرية إلى أن الدول الديمقراطية لا تُشن الحرب على الديمقراطيات الأخرى<sup>112</sup>، ونتيجة لذلك كلما ازدادت الديمقراطيات الثنائية في العالم سيزداد السلام العالمي بشكل أكبر وستقل نسب الحروب، ضغطت إدارة بوش على النظرية إلى أبعد من ذلك، بادعائهم أن نشر الديمقراطية في العراق سيبدأ بالتأثير على الموجة الرابعة للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الرغم من رد الفعل الأولي الذي سينجم عن نظرية توازن القوى، وإن ما هو واضح من القراءات الأخرى لنظرية السلام الديمقراطي هو أن الديمقراطية الحديثة في العراق قد أظهرت دلائل كثيرة على ظهور الديمقراطية الليبرالية في وقت مبكر، وذلك بناءً على أساس الخصائص المذكورة في النظرية.

على عكس عهد صدام حسين، فإن العراق المعاصر لا يقوم بالتحريض على شن حروب مع أي من الدول المجاورة لها، وعلى الرغم من وجود العنف في العراق اليوم، فإن ذلك ليس نتيجة لشن العراق الحرب على أحد، بل أن الحرب هي من جاءت للعراق، وهذا واضح بوجود مقاتلي تنظيم داعش الذين عبروا الحدود السورية وقاموا باحتلال المدن العراقية مثل الفلوجة والموصل، وعلى الرغم من وجود خروقات أمنية من جانب الحدود السورية التي تسببت بالهجمات الإرهابية داخل العراق، مثل الهجوم على وزارة الخارجية العراقية في بغداد في عام ٢٠١٠، إلا أن الحكومة العراقية لم ترد على تلك الخروقات بعمل عسكري<sup>113</sup>. وفي حوادث أخرى من جهات حكومية أخرى تشمل إيران وتركيا اللتين عبرتا إلى الأراضي العراقية من دون أخذ الموافقة من بغداد. ففي عام ٢٠٠٩ وقعت حادثة مع إيران حول عبور ناقلة للنفط إلى داخل الأراضي العراقية، وفي حادث آخر عندما عبرت القوات التركية الحدود إلى شمال العراق في أواخر عام ٢٠١٥ دون الحصول على إذن من الحكومة الاتحادية<sup>114</sup>، ولم تقم الحكومة العراقية بالاستجابة بقوة في كلتا الحالتين، وإنما من خلال اللجوء إلى القنوات الدبلوماسية والحوار المفتوح؛ لحل النزاع مع كل من إيران وتركيا، وفي حالة تركيا قام العراق بالاتصال بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وحلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي في تركيا عندما لم تستجب الحكومة التركية لإخراج قواتها<sup>115</sup>، وهذه هي

110. Ibid.

111. Michael Rubin, "Sunnis Must Accept Baghdad," Commentary Magazine, (January 26, 2016).

112. James Lee Ray, «A Lakatosian view of the democratic peace research program,» (Progress in international relations theory: Appraising the field, 2003), 212.

113. المالكي يلوم سوريا على الهجمات، والأسد ينفى ادعاءه، فرانس برس (4 أيلول 2009).

114. Michael Hastings, "Border oil dispute worsens fears about Iran's influence over Iraqi government," The Washington Post, (January 9, 2010).

التغييرات الجذرية في تعاملات الحكومة العراقية.

سيدعي النقاد بأن الدولة العراقية لا تزال ضعيفة جدا وغير قادرة على منع الجهات الفاعلة من غير الدول مثل تنظيم داعش من غزو أراضيها، ولكن مع وجود حكومة منتخبة ديمقراطيا في بغداد تحترم المجتمع الدولي وقوانينه تعزز تحالفها مع العديد من الحلفاء الديمقراطيين - في الوقت الذي يحتاج فيه العراق للحصول إلى الدعم لهزيمة داعش - قامت أكثر من ستين دولة بقيادة الولايات المتحدة بتشكيل تحالف لدعم العراق، وقد قدم هذا التحالف ضربات جوية دقيقة ومساعدات عسكرية، وقاموا بتدريب القوات العراقية فضلاً عن الإغاثة الإنسانية والاقتصادية، وكان هذا التحالف أحد أكبر الائتلافات مكون من الكثير من الدول الديمقراطية لدعم الحكومة العراقية، ومن ناحية أخرى فإن بشار الأسد في سوريا يواجه العدو نفسه، ولكنه لم يحصل على دعم مماثل لدعم العراق؛ وذلك لعدة أسباب واضحة<sup>115</sup>.

تشير نظرية السلام الديمقراطي إلى أنه عندما تجدد الدول الديمقراطية نفسها في حالة حرب، فأثما ستحصل على المساعدة من الدول الديمقراطية الأخرى بشكل أكثر سهولة من الدول غير الديمقراطية.

إن نظرية السلام الديمقراطي لا تنجّل من حقيقة أن الدول التي تمر بمرحلة انتقالية من الممكن أن تكون أكثر عرضة للحرب وخاصة إذا كانوا محاصرين من قبل دول غير ديمقراطية كما هو الحال بالنسبة للعراق<sup>116</sup>، وتشابه نظرية السلام الديمقراطي مع نظرية توازن القوى التي تشير أيضا إلى أن البلدان المحاطة بدول ذات توازن قوى غير مستقر سيزيد من عدم استقرار البلد، وتعرضه للتهديدات الخارجية، وزيادة نسبة العنف، وقد أظهرت الدول المجاورة للعراق عداءً كبيراً تجاهها، سواء بعد عام ٢٠٠٣ أم بعد الربيع العربي؛ ويرجع ذلك إلى بدء انتشار الديمقراطية في العراق وانتقال السلطة من الأقلية السنية إلى الأغلبية الشيعية، وعلى الرغم من العداء القادم من الدول المجاورة، والاضطرار إلى التعامل مع إرهابيي تنظيم داعش، فقد كان العراق قادرا على الحفاظ على الديمقراطية من خلال إرادة شعبه وحصوله على الدعم من حلفائه الديمقراطيين، وكان أحدث تهديد من إرهابيي تنظيم داعش كان في انسحابهم من بعض الأراضي التي كان يحتلها في العراق، إذ ذكر وزير الدفاع العراقي، خالد العبيدي في نهاية عام ٢٠١٥ أن ٤٠٪ من الأراضي التي احتلها تنظيم داعش في العراق قد انخفض إلى ١٧٪. وذلك بفضل قوات الأمن العراقية، والمساعدة من ائتلاف الولايات المتحدة<sup>117</sup>.

## الفصل ٥ - الخاتمة

حقق العراق نجاحاً كبيراً في العقد الأول من عملية إحلال الديمقراطية التي بدأت بعد سقوط نظام صدام حسين في ٩ نيسان ٢٠٠٣، وانتقل العراق من حالة انهيار كامل إلى مرحلة إعادة بناء على أسس ديمقراطية، وتم صياغة دستور جديد وإجراء الاستفتاءات والانتخابات، وتم الاعتراف بجميع الانتخابات، واعتبارها حرة ونزيهة من قبل المجتمع الدولي، ونتج عن تلك الانتخابات حكومات ائتلافية

115. Darren Butler and Ahmed Rasheed, "Turks keeping troops in Iraqi camp, Baghdad turns to U.N." Reuters, (December 11, 2015).

116. Ray, "A Lakatosian view of the democratic peace research program," 224-225.

117. Ibid, 221.

## هل فشلت عملية إحلال الديمقراطية في العراق؟

متعددة بانتقال المناصب القيادية إلى أشخاص مختلفين عن طريق تمرير السلطة بشكل سلمي، وهو ما يعد تناقضاً صارخاً للانقلابات والاضطرابات السابقة، ويمكن رؤية انتقال السلطة في جميع مستويات الحكم، كل ذلك كان من خلال تصويت المواطنين، وعلى الرغم من كون الديمقراطية عملية جديدة في العراق إلا أن الشعب العراقي خاض في العملية الديمقراطية وتم قبولها باعتبارها الشكل الشرعي للحكم، معبرين عن عدم رضاهم من خلال حقهم في حرية التعبير وتحميل السياسيين المسؤولية عن طريق صناديق الاقتراع. لن تكون الهزيمة الوشيكة لتنظيم داعش في العراق الحل الشامل لجميع مشاكله، ولن تدل على أن العراق قد أكمل مسيرته في عملية إحلال الديمقراطية، إذ إن هزيمة داعش تعني أن العراق سينتهي من أكثر الحروب تكلفة في تأريخه الحديث، الأمر الذي يتزامن مع الأزمة الاقتصادية التي يتعرض لها البلد، الذي يعتمد في اقتصاده على النفط في ظل انخفاض أسعاره في السوق الدولية، فأثر ذلك على الميزانية الوطنية العراقية، التي ليس عليها التمويل فقط لهزيمة تنظيم داعش، بل يجب عليها أيضاً الحفاظ على الأمن بعد ذلك، وإعادة بناء المدن المتضررة من احتلال وتخريب التنظيم الإرهابي لها، وستكون الحكومة العراقية بحاجة إلى استمرار تقديم المساعدات العسكرية والمساعدات الاقتصادية للسمود في وجه إعادة بناء المناطق المحررة، والمحافظة على الحكم في أنحاء البلاد.

إن كيفية تعامل الدولة العراقية بعد هزيمة تنظيم داعش سيشكل مستقبل البلاد وسيكون العراق بحاجة ماسة إلى مساعدة الحلفاء الديمقراطيين، وإن الطريق إلى تحقيق حكم ديمقراطي كامل، طويل ومليء بالعقبات، وعلى الرغم من نجاح العراق في تنفيذ الخطوات الديمقراطية منذ عام ٢٠٠٣، بدون توفر الدعم المستمر من حلفائه الديمقراطيين، فإن الديمقراطية في العراق ما تزال معرضة لخطر الخروج عن مسارها في ظل المنطقة المعادية لتقدم البلاد.

لن تكون الدول الديمقراطية حكيمةً في قرارها من الانسحاب من العراق بعد هزيمة تنظيم داعش، بل يجب على الغرب أن يدركوا أن عملية إحلال الديمقراطية يجب أن تتم وفقاً للجدول الزمني الخاص بالعراقيين، وسوف يتطلب الأمر الصبر والدعم المستمر، ولن تكون هناك ضغوط داخلية شديدة بانسحاب الغرب بعد هزيمة تنظيم داعش، وذلك لأن القوات على أرض العراق كانت من القوات الأمنية العراقية، فلن يكون هناك تعب محلي لما بعد الحرب كما كان الحال في حرب عام ٢٠٠٣ مع تحالف الراغبين، وسيتوجب على الائتلاف استمرارية تدريب القوات العراقية، وتقديم المشورة في إعادة بناء المدن، وعلى الحلفاء الديمقراطيين اعتماد الجدول الزمني العراقي في عملية إحلال الديمقراطية.

ينبغي أن تركز الدراسات المستقبلية حول كيفية تبني الحلفاء الديمقراطيين كالدوليات المتحدة أجنادات محددة للدولة، وذلك لتقديم مساعدة أفضل لإحلال الديمقراطية في البلاد، فإن كل دولة لديها مسارات خاصة بها ويمكن تعلم الكثير من عملية إحلال الديمقراطية في العراق على الرغم من شدة العنف إلا أن أغلبية المواطنين كانوا مستعدين لتحقيق الديمقراطية وفقاً لشروطهم، وعلى الرغم من وجود حرب أهلية ووقوع ثاني أكبر مدينة في العراق تحت أيدي تنظيم داعش، فقد حافظ العراقيون على ثقتهم في العملية الديمقراطية والدستور في حل التحديات الحالية، وستستمر النتيجة النهائية لعملية إحلال الديمقراطية في العراق وفقاً لما تقرره عزيمة العراقيين في البقاء على الطريق نحو الديمقراطية.

المصادر:

الكتب

- Allawi, Ali A. The Occupation of Iraq: Winning The War, Losing The Peace. New Haven: Yale University Press, 2007.
- Black, Edwin. Democracy Will Fail in Iraq. In Democracy: Opposing Viewpoints. Ed. Mike Wilson. Detroit: Greenhaven Press, 2006. 217-224.
- Bremer III, Paul L. My Year in Iraq. New York: Simon & Shuster, 2006.
- -Dawisha, Adeed. Iraq: A Political History. Princeton: Princeton University Press, 2013.
- Dodge, Toby. Iraq: from war to a new authoritarianism. London: The International Institute for Strategic Studies, 2012.
- Marozzi, Justin. Baghdad: City of Peace, City of Blood. London: Allen Lane, 2014.
- Robert K. Brigham, Ed. The United States and Iraq Since 1990. Singapore: Wiley- Blackwell, 2014.
- Sky, Emma. The Unraveling: High Hopes and Missed Opportunities in Iraq. New York: Public Affairs, 2015.
- Taheri, Amir. Islam and Democracy Are Incompatible. In Democracy: Opposing Viewpoints. Ed. Mike Wilson. Detroit: Greenhaven Press, 2006. 106-114.

• قاعدة البيانات

- Corruption Perceptions Index. Transparency International.
- <http://www.transparency.org/research/cpi/> .
- Iraq Body Count. <https://www.iraqbodycount.org/database/>
- Iraq Parliamentary Chamber 1996. Inter-Parliamentary Union.
- [http://www.ipu.org/parline-e/reports/arc/2151\\_96.htm](http://www.ipu.org/parline-e/reports/arc/2151_96.htm) .



- Polity IV Project: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800–2014 Measuring democracies. Center for Systematic Peace.
- <http://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm>.

منشورات حكومية

- Blackwill, Robert D. Embassy of the United States of America. Saddam's Iraq: A Human Rights Catastrophe.
- <http://iipdigital.usembassy.gov/st/english/article/2003/04/20030407111108tiwomods0.1897852.html#axzz3qmWYS2wS> .
- Republic of Iraq. Iraqi Constitution.
- [http://www.iraqinationality.gov.iq/attach/iraqi\\_constitution.pdf](http://www.iraqinationality.gov.iq/attach/iraqi_constitution.pdf) .
- Republic of Iraq. Prime Minister's Office. (March 2, 2015) Baghdad: Prime Minister Dr. Haider al-Abadi Deliver a Speech at the Council of Representatives. <http://pmo.iq/pme/press2015en/2-3-20153en.htm>
- Republic of Iraq. Prime Minister's Office. (August 16, 2015) Baghdad: Prime Minister Orders Decrease in the Council of Ministers Members.
- <http://pmo.iq/pme/press2015en/16-8-20152en.htm> .
- -Republic of Iraq. Prime Minister's Office. (August 16, 2015) Baghdad: Statement on Reforms. <http://pmo.iq/pme/press2015en/20-8-20151en.htm> .
- United States. Department of State. (December 3, 2014) Washington DC: Joint Statement Issued by Partners at the Counter-ISIL Coalition Ministerial Meeting.
- <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2014/12/234627.htm> .
- United States. Department of State. (April 4, 2003) Washington DC: Life Under Saddam Hussein: Past Repression and Atrocities by Saddam Hussein's Regime.
- <http://2001-2009.state.gov/p/nea/rls/19675.htm>

بحوث منشورة

- Gerecht, Reuel Marc. "Ayatollah Democracy." The Atlantic,

(September, 2004).

- Hanna, Michael W. “The Line in the Sand: Is Sykes–Picot Coming Undone?” *Journal of Middle Eastern Politics and Policy*, (July 13, 2015).
- Miller, Benjamin. «Does Democratization Pacify the State? The Cases of Germany and Iraq.» *International Studies Quarterly*, 56 (2012): 455–69.
- Ollivant, Douglas A. “Why Iraq Is More Stable Than You Think.” *Politico Magazine*, (July 9, 2014).
- Ray, James Lee. «A Lakatosian view of the democratic peace research program.» *Progress in international relations theory: Appraising the field*, (2003): 205–43.
- Reilly, Benjamin. “Post–Conflict Elections: Constraints and Dangers.” *International Peacekeeping*, Vol. 9, No. 2 (2002).
- Rubin, Michael. “Sunnis Must Accept Baghdad.” *Commentary Magazine*, (January 26, 2016).

#### تقارير منشورة

- Ali, Ahmed. *Iraq’s Provincial Elections and Their National Implications*. Washington, D.C.: Institute for the Study of War, 2013.
- Campbell, David F. J. *The Basic Concept for the Democracy Ranking of the Quality of Democracy*. Vienna: Democracy Ranking, 2008.
- Davis, Eric. *Taking Democracy Seriously in Iraq*. Boston: Boston University, 2015
- Kadhim, Abbas. *The Hawza Under Siege: A Study in the Ba’th Party Archive*. Boston: Boston University, 2013.
- Kinninmont, Jane. The Myth of ‘Democracy at the Barrel of a Gun’. In *Iraq Ten Years On*. Eds. Claire Spencer, Jane Kinninmont, Omar Sirri, Eds. London: Chatham House, 2013. 50–52.
- Marshall, Monty G. and Keith Jagers. *Polity IV Country Report 2010: Iraq*. Center for Systematic Peace, 2011.

- Marshall, Monty G. and Keith Jagers. Polity IV Project Dataset Users' Manual. Center for Systematic Peace, 2014.
- O'Hanlon, Michel E. and Ian Livingston. Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction & Security in Iraq. Washington D.C.: Brookings Institute, 2013.
- Ricchiardi, Sherry. Iraq's News Media After Saddam: Liberation, Repression, and Future Prospects. Washington, D.C.: Center for International Media Assistance, 2011.
- The Economist Intelligence Unit. Democracy Index 2014: Democracy and its discontents.

#### خلية التفكير

- Atlantic Council. "Launch of the Task Force on the Future of Iraq." February 16, 2016.
- <http://www.atlanticcouncil.org/events/webcasts/launch-of-the-task-force-on-the-future-of-iraq>

#### بحوث من الإنترنت

- Al-Khatteeb, Luay. "Abadi's momentous gambit against political corruption in Iraq." Brookings Institute, August 9, 2015.
- <http://www.brookings.edu/research/opinions/2015/08/09-abadi-gainstcorruption-alkhatteeb>
- Bell, Gertrude. "Letters 3/10/1920." Gertrude Bell Archives in Newcastle University. [http://www.Gerty.ncl.ac.uk/letter\\_details.php?letter\\_id=425](http://www.Gerty.ncl.ac.uk/letter_details.php?letter_id=425)
- Butler, Darren and Ahmed Rasheed. "Turks keeping troops in Iraqi camp, Baghdad turns to U.N." Reuters, December 11, 2015.

<http://www.reuters.com/article/us-mideastcrisis-turkey-iraq-idUSKBN0TU1GG20151212>

- Cockburn, Patrick. "How bribery became a way of life in Iraq." The Independent, June 27, 2009. <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/how-briberybecame-a-way-of-life-in-iraq-1722466.html>
- Fadel, Dalia. "Defense Minister: ISIS controls 17% of Iraqi territory after it was 40%." Iraqi News, December 20, 2015. <http://www.iraqinews.com/iraq-war/defenseminister-isis-controls-17-iraqi-territory-40/>
- Green, Andrew. "Why Western Democracy can never work in the Middle East." The Telegraph, August 16, 2014.
- <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/11037173/Why-Western-democracy-can-never-work-in-the-Middle-East.html>
- Hastings, Michael. "Border oil dispute worsens fears about Iran's influence over Iraqi government." The Washington Post, January 9, 2010.
- <http://www.washingtonpost.com/wpdyn/content/article/2010/01/08/AR2010010803654.html>
- Karim, Ammar. "Thousands of Iraqis protest corruption, poor services." Agence France- Presse, August 7, 2015. <http://news.yahoo.com/thousands-iraqis-protestcorruption-poor-services-155714031.html>
- Ibrahim, Youssef M. "Iraqis Go to Polls; Guess Who Will Win." The New York Times, October 15, 1995. <http://www.nytimes.com/1995/10/15/world/iraqis-go-to-pollsguess-who-will-win.html>
- Nordland, Rod. "The Iraqi Voter Rewrites the Rulebook." The New York Times, April 3, 2010. <http://www.nytimes.com/2010/04/04/weekinreview/04nordland.html>
- Thompson, Loren. "Failed State: Five Reasons Iraq Can't Be Fixed." Forbes, May 29, 2015. <http://www.forbes.com/sites/lorenthompson/2015/05/29/failed-state-five-reasons-iraq-cant-be-fixed/#3ed310e9425f>

- Sylvester, Kevin. “Emma Sky: Why Iraq is the ‘worst strategic failure since the foundation of the United States’.” CBC News, August 23, 2015.
- <http://www.cbc.ca/news/world/emma-sky-why-iraq-is-the-worst-strategic-failuresince-the-foundation-of-the-united-states-1.3196444>
- Wood, David. “Iraq Reconstruction Cost U.S. \$60 Billion, Left Behind Corruption and Waste.” Huffington Post, March 6, 2013.
- [http://www.huffingtonpost.com/2013/03/06/iraq-reconstruction\\_n\\_2819899.html](http://www.huffingtonpost.com/2013/03/06/iraq-reconstruction_n_2819899.html)
- Vick, Karl. “Iraq’s Second Largest City Falls to Extremists.” Time Magazine, June 10, 2014. <http://time.com/2852097/iraq-mosul-extremists/>
- “Maliki blames Syria for attacks, Assad denies claim.” Agence France-Press, September 4, 2009. <http://www.france24.com/en/20090901-maliki-blames-syriaattacks-assad-denies-claim->
- “Parliamentary claim to prevent Minister of Defense from travelling in preparation for questioning.” Shafaq News, April 26, 2015.
- <http://english.shafaaq.com/politics/14116-parliamentary-claim-to-preventminister-of-defense-from-traveling-in-preparation-for-questioning.html>
- “Saddam ‘wins 100% of vote’.” BBC News, October 16, 2002.
- <http://news.bbc.co.uk/2/hi/2331951.stm>